الأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية

تقرير نتائج فريق الأمم المتحدة القطري
المملكة العربية السعودية 2023

المحتويات

- **تمهيد** • 2
- **الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية** • 3
- **الشركاء الأساسيّون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائيّة في المملكة العربية السعودية** • 5
- **الفصل 1: نظرة عامّة على التطوّرات الوطنيّة في المملكة العربية السعودية** • 7
- **الفصل 2: نظرة عامة إلى النتائج** • 11
  - 2.2 أولويات إطار التعاون ونتائجه • 16
    - المجال الاستراتيجي 1 • 17
    - المجال الاستراتيجي 2 • 22
    - المجال الاستراتيجي 3 • 26
    - المجال الاستراتيجي 4 • 30
  - 2.3 دعم الشراكات وتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 • 34
  - 2.4 نتائج عمل الأمم المتحدة معاً على نحوٍ أفضل • 36
  - 2.5 لمحة عن الوضع المالي • 38
- **الفصل 3: التطلّع إلى عام 2024** • 40
- **المرفق** • 43

تمهيد

في عام 2023، واصلت الأمم المتحدة وحكومة المملكة العربية السعودية والشركاء الاستراتيجيون التزامهم القوي المشترك بأهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2022-2026. ويجسّد هذا التقرير ذلك الالتزام، ويتمحوّر حول النتائج التي تَحقَّقت على نطاق المنظومة في سياق هذا التعاون.

ويسلّط التقرير الضوء على الريادة العالمية والإقليمية للمملكة العربية السعودية التي تستضيف فعاليات دولية مهمّة، وتشارك بحيوية في المبادرات الإقليمية والعالمية الرئيسية، وتساهم في تحقيق المصالحة والاستقرار الإقليميين.

وتتقاطع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 مع أهداف التنمية المستدامة لتوجيه المسار التنموي التحويلي في المملكة مع التركيز على التنويع الاقتصادي والاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي. وقد أثمرت الشراكة مع الأمم المتحدة إنجازاتٍ كبيرة في العديد من المجالات منها إدارة الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والاستدامة الحضرية، وتمكين الشباب والنساء في المناطق الريفية. وتجدر الإشارة إلى النَهج التقدّمي الذي تتّبعُه المملكة العربية السعودية في إصلاح نظام التعليم وتمكين المرأة، فضلاً عن مساعيها في الحفاظ على البيئة وحماية التنوّع البيولوجي. ويشدّد هذا التقرير على أهمية عدم إهمال أحد، مُبرزاً الجهود المبذولة للوصول إلى الفئات المعرّضة للمخاطر وإدماجها في مشاريع التنمية في المملكة العربية السعودية.

ويتناول هذا التقرير التحدّيات المرتبطة بتحسين توفّر البيانات وتعزيز الشراكات. وفي هذا السياق، تدلّ المبادرات الاستراتيجية مثل سلسلة الندوات عبر الإنترنت بشأن بيانات أهداف التنمية المستدامة على جهود الأمم المتحدة للتغلّب على هذه العقبات. ويتعمّق التقرير أيضاً في مجالات العمل التي ستركّز عليها المملكة العربية السعودية في المستقبل، والتي تشمل الاستمرار في دعم الفعاليات البيئية العالمية مثل الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واليوم العالمي للبيئة، والمشاركة في المناقشات العالمية الهامة مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وخلال عام 2024، تتعهّد الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية بمواصلة دعم المسار التنموي في المملكة، وتدعو إلى إحراز تقدّم مستدام وشامل نحو أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، يسلّط التقرير الضوء على دعم الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية تحضيراً لهذه القمة الحاسمة التي تتيح فرصةً لعرض إنجازات المملكة العربية السعودية وتطلّعاتها التنموية على الساحة العالمية.

من قبل المنسق المقيم
الأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية

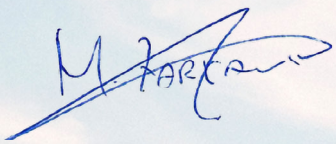

الأمم المتحدة
في المملكة العربية السعودية

تتعاون الأمم المتحدة على نحوٍ وثيق مع المملكة العربية السعودية منذ عام 1948. ويتألّف فريق الأمم المتحدة القُطري، بقيادة المنسّق المقيم، من كيانات الأمم المتحدة التي تعمل في المملكة العربية السعودية أو تتعاون معها. ويضمّ هذا الفريق 27 منظمةً عضواً، منها 18 منظمة وقّعت على إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2022-2026، وهي:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وبرنامج متطوّعي الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة.

وتشارك الهيئات التالية في أنشطة التنسيق التي ينفّذها فريق الأمم المتحدة القُطري، بما يتناسب مع نطاق عملها مع المملكة العربية السعودية، وهي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومجموعة البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

وتتعاون حكومة المملكة العربية السعودية أيضاً مع كيانات أخرى للأمم المتحدة في قضايا محدّدة أو مجالات تعاون لا ترتبط مباشرةً بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2022-2026.

UNITED NATIONS UNCTAD

UNDP
mpowered lives.
Resilient nations.

UN environment programme

unesco

UNITED NATIONS ESCWA

UN HABITAT

Food and Agriculture Organization of the United Nations

UNHCR
The UN Refugee Agency

unicef

UNIDO

ILO
International Labour Organization

IOM UN MIGRATION

UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

UNFPA

World Health Organization

UN WOMEN

ICAO · OACI · ИКАО

IFAD

OCHA

UN VOLUNTEERS

UN Tourism
UNITED NATIONS WORLD TOURISM ORGANIZATION

WORLD BANK GROUP

WFP

UNOCT

United Nations
Convention to Combat Desertification

الشركاء الرئيسيون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية
في المملكة العربية السعودية

تتوجّه الأمم المتحدة بالشكر إلى الشركاء المتعدّدين الذين قدّموا لها دعماً أساسياً لتحقيق العديد من النجاحات والإنجازات خلال عام 2023. وفي ما يلي قائمة ببعض الشركاء:

- مؤسسة عبدالله بن عبد اللطيف الفوزان.
- هيئة تطوير محافظة الأحساء.
- جمعية النهضة.
- هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة.
- هيئة تطوير العلا.
- جمعية المودة.
- مركز العون/جدة.
- برنامج الخليج العربي للتنمية.
- هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مؤسسة بلد الخير الوقفية.
- مركز مكافحة الأمراض/أتلانتا.
- هيئة الحكومة الرقمية.
- جمعية التنمية البيئية/فسيل.
- مركز استدامة.
- مجلس شؤون الأسرة.
- الهيئة العامة للإحصاء.
- مرفق البيئة العالمية.
- محافظة جازان.
- مجلس التعاون الخليجي - قطاع الصحة.
- مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).
- جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.
- مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
- خير السعودية.
- اللجنة الوزارية للسلامة المرورية.
- وزارة الثقافة.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- وزارة التعليم.
- وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- وزارة الخارجية.
- وزارة الصحة.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- وزارة الداخلية.
- وزارة العدل.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.
- وزارة النقل والخدمات اللوجستية.
- مؤسسة محمد بن سلمان الخيرية «مسك».
- نابكو الوطنية.
- المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.
- المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر.
- المركز الوطني للأرصاد الجوية.
- المركز الوطني لإدارة النفايات.
- المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية.
- اللجنة الوطنية للجان العمالية.
- برنامج الأمان الأسري الوطني.
- منطقة الحدود الشمالية.
- نوكيا المملكة العربية السعودية.
- منظمة التعاون الإسلامي.
- جامعة الأمير محمد بن فهد.
- جامعة الأميرة نورة بن عبد الرحمن.
- جامعة الأمير سلطان.
- مركز برنامج جودة الحياة.
- الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة.
- الهيئة الملكية لمحافظة العلا.
- الهيئة الملكية لينبع.

- المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية.
- المركز السعودي للاعتماد.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
- البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.
- المجلس الصحي السعودي.
- هيئة حقوق الإنسان السعودية.
- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية (نزاهة).
- المركز السعودي لسلامة المرضى.
- هيئة الصحة العامة السعودية.
- الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.
- شركة الاتصالات السعودية.
- ريف، وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- معسكر وارفة.
- المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن تأثير كوفيد-91 على خدمات حماية الطفل.
- مدينة ينبع الصناعية.

ويبيّن هذا التقرير بوضوح في مختلف أجزائه أنّ تعزيز الشراكات لا يقتصر على خطواتٍ إجرائية لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يحصل التعاون على نحو هامشي بل هو في صميم العمل والقِيَم التي تكرّسها منظومة الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية.

وقد شهد عام 2023 تقدّماً هاماً على صعيد إعطاء الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بها. وتخلّل العام شراكاتٌ مبتكرة ومؤثّرة في هذا المجال. وكان لهذه التحالفات دورٌ فعال في دفع أهداف خطة عام 2030 إلى الأمام ومواءمتها مع أهداف التنمية الشاملة التي تتضمّنها رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الفصل 01

لمحة عامة عن التطوّرات الوطنية

في المملكة العربية السعودية

لمحة عامة عن التطوّرات الوطنية في المملكة العربية السعودية

في عام 2023، شهدت المملكة العربية السعودية تحوّلاً ملحوظاً حيث أُطلِقَت مبادراتٌ هامة في مجال السياسات والتنمية في ظلّ ظروف إقليمية متغيّرة. ويقدّم هذا الفصل لمحةً عن المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجيوسياسي الذي يحيط بالمملكة العربية السعودية، كما يسلّط الضوء على التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة والشراكات العالمية.

التنمية الاقتصادية

شهد اقتصاد المملكة العربية السعودية اتجاهات متباينة في عام 2023، إذ سجّل نمواً بنسبة 1.2 في المائة في الربع الثاني من العام لكنّه شهد انكماشاً بنسبة 4.5 في المائة في الربع الثالث من العام نفسه، لا سيّما بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 17 في المائة. واستمرّت الأنشطة غير النفطية في النمو، وتوقّعت الحكومة نمواً ثابتاً في عام 2023 وانتعاشاً بنسبة 4.4 في المائة في عام 2024. وعدّلت مؤسسة «فيتش سوليوشنز» (Fitch Solutions) للتصنيف الائتماني توقّعاتها بالنسبة إلى النمو الاقتصادي لعام 2023 إلى 0.7- في المائة، في حين توقّع صندوق النقد الدولي معدل نمو قدره 1.9 في المائة. وفي عام 2023، تحوّل المشهد المالي من فائض في الموازنة إلى عجزٍ يُتوقَع أن يبلغ 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وإزاء هذا التحدّي، دأبت وزارة المالية على تنويع أدوات التمويل لتشمل القروض والسندات والصكوك مع استكشاف أسواق تمويلية جديدة. وسَجّل مؤشر أسعار الاستهلاك انخفاضاً، وتباطأت معدلات التضخم إلى 1.6 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، لا سيّما بسبب تكاليف الإيجار والغذاء.

وتجاوزت المملكة العربية السعودية مستويات السياحة التي شهدتها قبل الجائحة[1]، فاحتلّت المرتبة الثانية كأسرع وجهة سياحية في العالم حقّقت نمواً في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023. وتوقع المجلس العالمي للسفر والسياحة أن يساهم قطاع السياحة بنسبة 9.7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، ما يمثل ارتفاعاً من 8.4 في المائة في عام 2022. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أطلقت المملكة العربية السعودية منصةً موحّدة، هي «تأشيرة السعودية» التي تعاملت مع أكثر من 50 وكالة ومشغِّلين من القطاع الخاص، وقدّمت تأشيرة عبور مجانية لجذب المزيد من السياح. وأطلق صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان المخطط العام لمشروع تطوير السودة وأجزاء من رجال ألمع تحت مسمى "قمم السودة"، الذي يهدف إلى تطوير وجهة جبلية سياحية فاخرة ، الذي يُتوقَع أن يستوعب مليوني زائر سنوياً بحلول عام 2033. وتمثّل السياحة محرّكاً رئيسياً لجهود التنويع الاقتصادي التي تبذلها المملكة العربية السعودية في إطار «رؤية 2030» التي تهدف من خلالها المملكة إلى زيادة عدد زوارها من 100 مليون إلى 150 مليون زائر، ما يعكس التقدّم المُحرَز في هذا القطاع.

وقد كثّفت الحكومة جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما في ذلك من خلال استراتيجية الاستثمار الوطنية، وبرنامج المقر الإقليمي، والحوافز الضريبية التي أدخلتها حديثاً[2]. وحقّقت هذه الجهود زيادةً كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في عام 2023، حيث سجّلت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً بنسبة 29.13 في المائة في الربع الثالث من عام 2023. وأطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة «استثمر في السعودية»، وهي مبادرة مشتركة بين وزارة الاستثمار والهيئة الملكية لمدينة الرياض، بهدف جذب الشركات العالمية[3]. وكشفت وزارة الاستثمار أنها أصدرت أكثر من 2,100 رخصة استثمارية جديدة في الربع الثالث من عام 2023، ما يمثل نمواً سنوياً بنسبة 135 في المائة. وعلى صعيد متّصل، أُطلِق صندوق استثماري جديد للفعاليات من أجل تطوير البنية التحتية وترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كمركزٍ عالمي للثقافة والسياحة والرياضة. وتدلّ هذه التطوّرات على المكانة التي حقّقتها المملكة بوصفها وجهةً استثمارية جاذبة، وهذا جزءٌ من خططها الرامية إلى زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.7 في المائة بحلول عام 2030. وتشمل المشاريع الرئيسية التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر سبع مبادرات سعودية للبنية التحتية (نيوم، وروشن، وبوابة الدرعية، ووسط جدة، والبحر الأحمر، والعلا، والقدية).

[1] وفقاً لتقرير «باروميتر» الصادر عن منظمة السياحة العالمية، ارتفع عدد الوافدين الدوليين إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 156 في المائة في عام 2023 مقارنةً بعام 2019.
[2] في كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلنت الحكومة عن سياسة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 30 عاماً للشركات الأجنبية التي تنقل مقارّها الإقليمية إلى الرياض، وإعفاء لمدة 10 سنوات من حصص توظيف السعوديين للشركات التي توظّف مواطنين سعوديين.
[3] نتيجةً لهذه المبادرة، نقلت 180 شركة مقارّها الإقليمية إلى الرياض.

ولا يزال الصندوق السيادي السعودي، وهو صندوق الاستثمارات العامة، يوجّه جهود التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال القيام باستثمارات استراتيجية في مختلف القطاعات والبلدان. وقد استحوذ هذا الصندوق على حصص في مطار هيثرو في لندن، وزاد أسهمه في أستون مارتن. وقام باستثمارات كبيرة أخرى في قطاع السيارات الكهربائية، بما في ذلك إطلاق علامة تجارية سعودية للسيارات الكهربائية، «سير»، وشركة لوسيد موتورز الناشئة، التي أعلنت أنّ أول مصنع لها في المملكة العربية السعودية قد باشر في الإنتاج.

وعزّزت المملكة العربية السعودية التزامها بالطاقة المتجدّدة من خلال مشاريع تبلغ طاقتها الإجمالية 22.8 جيجاوات. فعلى سبيل المثال، وقّعت شركة «أكوا باور» على اتفاقاتٍ لبناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في الشرق الأوسط. وتنظر أيضاً في إمكانية توسيع أنشطتها النووية الناشئة إذ أعلنت عن خطة لبناء أول محطة للطاقة النووية في المملكة العربية السعودية والتحوّل إلى نظام الرقابة الكامل لأنشطتها النووية، مشدّدة على التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي عام 2023، كان لمبادرات الطاقة الاستراتيجية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية تأثيرٌ كبير على أسواق النفط العالمية. فقد أبرز تقرير منظمة البلدان المصدِّرة للنفط أنّ النمو الاقتصادي العالمي ظلّ ثابتاً، ويُتوقَع أن يبلغ 2.8 في المائة في عام 2023 و2.6 في المائة في عام 2024. ودخلت شركة أرامكو السعودية السوق العالمية للغاز الطبيعي المسيّل، حيث استحوذت على حصة أقلية في شركة «ميد أوشن إنيرجي» مقابل 500 مليون دولار أمريكي، ما يمثل تحوّلاً استراتيجياً نحو تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن النفط. واكتشفت الشركة حقلَين مهمَين للغاز الطبيعي في تشرين الثاني/نوفمبر، ما يدعم استراتيجيتها الرامية إلى زيادة إنتاج الغاز.

وفي عام 2023، نشرت المملكة العربية السعودية نتائج تعدادها الوطني للعام السابق، دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف التعداد إلى توفير إحصاءات كاملة ودقيقة عن السكان إضافةً إلى معلومات عن السكن في جميع مناطق المملكة العربية السعودية والفئات الفرعية للسكان.

الإصلاحات القانونية والسياسية

واصلت المملكة العربية السعودية تنفيذ الإصلاحات لتعزيز إطارها القانوني بما يتماشى مع التزاماتها الدولية. فقد أقرّ مجلس الوزراء السعودي في 23 حزيران/يونيو قانوناً جديداً للمعاملات المدنية، ينظّم العقود والمعاملات المالية وعقود البيع والإيجار والمشاركات والتعويض عن الأضرار، وذلك استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية. وشملت التطوّرات الجديدة في مجال السياسات تعديل قانون الجنسية على نحو يتيح لرئيس الوزراء، بدلاً من وزير الداخلية، منح الجنسية للأطفال المولودين لأب غير سعودي. وأصدرت المملكة العربية السعودية أيضاً سياسة وطنية جديدة لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في سوق العمل. وتتضمن هذه السياسة أحكاماً تمنع التمييز وتركّز على تشجيع مشاركة النساء والأشخاص المنتمين لمجموعات تحظى بفرص أقل، ومساعدتهم على دخول السوق. أكما قرّت المملكة تدابيرَ أخرى لزيادة حماية العمال المنزليين. وعلى هامش انعقاد الدورة 111 لمؤتمر العمل الدولي في جنيف، أعلنت المملكة العربية السعودية عن سياسة وطنية لمكافحة العمل القسري، مع تعزيز مراقبة ظروف العمل وتشديد العقوبات على المُخالفين. وأعلنت السلطات السعودية أيضاً عن تعديلات لنظام جباية الزكاة وعن قانون استثمار شامل.

وحدثت تغيُّرات مؤسّسية هامة في عام 2023، بما في ذلك تحويل المؤسسة العامة للحبوب «ساغو»، إلى هيئة عامة للأمن الغذائي . وأُنشِئ مكتبٌ استراتيجي لتطوير منطقة الحدود الشمالية، كما هو الحال في المحافظات الأخرى. وأُطلِق مركزٌ جديد لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الضوابط الأخلاقية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا المتقدّمة والمساهمة في تطوير السياسات والأُطُر ذات الصلة[4]. وأنشأت المملكة العربية السعودية معهد المنتدى الدولي للأمن السيبراني في الرياض لتعزيز إمكانات الفضاء السيبراني وتسخيرها، مما يسلّط الضوء على الاستثمارات الكبيرة في مجال التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي.

التقارير المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

في عام 2023، أعدّت المملكة العربية السعودية وقدّمت تقريرين مهمّين متعلقين بأهداف التنمية المستدامة. الأول هو تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الذي يتناول التقدّم المحرز في تحقيق خطة الأمم المتحدة لعام 2030 والتحدّيات المتبقّية. وقد عَكَس هذا التقرير الالتزام المتجدّد للمملكة بأهداف التنمية المستدامة. وعلى صعيد متّصل، أعدَّت المملكة تقرير الاستعراض المحلي الطوعي لمنطقة المدينة المنورة يشمل تسعة أهداف للتنمية المستدامة، وهو الأول امن نوعه في المملكة. كما قدّمت المملكة العربية السعودية أيضاً تقريرها الوطني الرابع للاستعراض الدوري الشامل بخصوص وضعية حقوق الإنسان. وشملت عملية إعداد التقرير مساهمات من منظمات المجتمع المدني والخبراء المستقلّين والأمم المتحدة.

[4] https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000386798. تمّ تصنيف المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الذي يقع حالياً في المركز الوطني للذكاء الاصطناعي، كمركز من الفئة الثانية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وذلك باعتباره مركزاً للتميُّز في الذكاء الاصطناعي.

ريادة المملكة العربية السعودية على الصعيدين العالمي والإقليمي

شهد عام 2023 تطوّرات جيوسياسية حاسمة، أهمُّها تصعيد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في قطاع غزة. وردًّا على ذلك، بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً حثيثة لتنسيق المواقف الإقليمية، والدعوة إلى وقف التصعيد، ومنع امتداد الصراع. وتعكس القمة العربية الإسلامية الاستثنائية بشأن غزة المنعقدة في شهر نوفمبر 2023، وغيرها من المبادرات التي شاركت فيها المملكة العربية السعودية، التزامها بالمصالحة والاستقرار الإقليميين. وتشارك المملكة العربية السعودية، بوصفها عضواً في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الإسلامي، في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك في السودان واليمن، وهو ما يتماشى مع أجندة الأمم المتحدة الجديدة للسلام . وقد وقّعت المملكة اتفاق مصالحة تاريخي مع إيران في عام 2023، بما يتماشى مع سياسة خفض التصعيد، وشاركت في محادثات سلام مباشرة مع الحوثيين بهدف التوصّل إلى وقف إطلاق النار مستدام في اليمن.

وعلى الصعيد الدولي، انضمّت المملكة العربية السعودية إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون في عام 2023، وبدأت اجراءات الانضمام إلى مجموعة البريكس (التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، ما يشير إلى استعدادها للاضطلاع بدور موسّع على الساحة الدولية كما استضافت المملكة فعاليات إقليمية وعالمية رئيسية، بما في ذلك المنتدى الدولي الإنساني، والدورة ال45 للجنة التراث العالمي، ويوم السياحة العالمي، والقمة المشتركة بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الأفريقي، ما يشير إلى مكانتها العالمية المتنامية. ومن التطوّرات الهامة الاتفاق الذي وقّعته المملكة العربية السعودية في عام 2023 مع الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة وألمانيا وإيطاليا والهند والولايات المتحدة الأمريكية لبناء ممرّ اقتصادي جديد و لتحفيز التكامل الاقتصادي بين القارات الثلاث اعن طريق استخدام البنية التحتية مثل السكك الحديدية وشبكات الطاقة والألياف البصرية، بما يتماشى مع خطط المملكة الرامية إلى أن تصبح مركزاً لوجستياً عالمياً.

وفي عام 2023، كان للمملكة العربية السعودية نشاطٌ ملحوظ في مختلف منتديات الأمم المتحدة، كما عززت من حضورها في الهيئات القيادية للمنظمات والوكالات الدولية، ما يؤكد التزامها بالدبلوماسية التعدّدية والتعاون الدولي والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتسلّط هذه المشاركات الضوء على الدور الحيوي والمؤثّر للمملكة العربية السعودية في رسم مستقبل مستدام على الساحة العالمية. وللحصول على معلومات مفصّلة عن مساهمات المملكة وتعاونها الاستراتيجي في إطار الأمم المتحدة، يمكن الاطّلاع على الفصل 2.3، «دعم الشراكات وتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، الذي يتناول هذه الجهود على نحو شامل.

وأعلنت المملكة العربية السعودية عن إنشاء منظمة عالمية للمياه من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تأمين الموارد المائية والتنسيق لمواجهة التحدّيات ذات الصلة. وستركّز المنظمة على استدامة المياه والوصول إليها من خلال البحث، والابتكار، وتطوير السياسات والتكنولوجيا، وتمويل المشاريع.

بصفة عامة، أثبتت المملكة العربية السعودية في عام 2023 قدرتها على إحداث تحوّل كبير في مجالات متعدّدة، حيث ظلّت تعمل على نحو يتماشى مع رؤيتها الوطنية وريادتها العالمية المتنامية، سواء من خلال تحديث اقتصادها أو أداء دور محوري في تحقيق الاستقرار الإقليمي وفي الجهود الإنسانية والإنمائية العالمية.

الفصل 02

لمحة

عن النتائج

لمحة
عن النتائج

خاضت المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة مساراً هاماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2022-2026. ويضع هذا الإطار، الذي يتماشى مع أولويات الحكومة السعودية، الأساس للدعم المتماسك والمتّسق الذي تقدّمه الأمم المتحدة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها البالغ عددُها 17 هدفاً. وطوال عام 2023، استفادت المملكة من أوجه التكامل المتعدّدة والمصالح المشتركة بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030 للتقدّم نحو مستقبل أكثر استدامةً في المملكة العربية السعودية.

رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة

بين رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة منظورٌ مشترك للازدهار والاستدامة والإدماج. ويعكس إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمملكة العربية السعودية توافقاً استراتيجياً بين أهداف رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة العالمية، ما يؤكد الالتزام بالتنمية التحويلية التي تعود بالنفع على جميع فئات المجتمع. ومن شأن دمج الخطتين العالمية والوطنية تيسير الجهود المبذولة في مجالات حيوية مثل التنويع الاقتصادي والاستدامة البيئية والإدماج الاجتماعي، ما يمهّد الطريق للتنمية الشاملة والمستدامة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية.

أوجه التآزر: رؤية 2030 (المستوى الثاني) وأهداف التنمية المستدامة

رؤية 2030، المستوى الثاني	أهداف التنمية المستدامة
1.1 تعزيز القيم الإسلامية	16 ،10
3.1 تعزيز الهوية الوطنية	11 ،8 ،5 ،4
1.2 تحسين خدمات الرعاية الصحية	10 ،3 ،2
3.2 تحسين المعيشة في المدن السعودية	16 ،12 ،11 ،3 ،1
2.4 ضمان الاستدامة البيئية	15 ،14 ،13 ،12 ،11 ،9 ،7 ،3 ،2
2.5 تعزيز الثقافة والترفيه	11 ،8 ،4
2.6 تهيئة بيئة تمكينية للسعوديين	16 ،11 ،10 ،8 ،4 ،3 ،1
3.1 زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد	17 ،16
3.3 تعميم إمكانيات القطاعات غير النفطية	17 ،8 ،4
3.5 وضع المملكة العربية السعودية في مركز لوجستي عالمي	16
4.1 تنمية رأس المال البشري بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل	8 ،4
4.2 ضمان المساواة في الحصول على فرص العمل	17 ،11 ،10 ،8 ،5 ،4 ،1
4.3 تمكين إيجاد فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر	9 ،8 ،4
4.4 استقطاب المواهب الأجنبية ذات الصلة بالاقتصاد	16 ،11 ،10 ،5 ،3 ،1
5.1 موازنة الموازنة العامة	11 ،8
5.2 تحسين أداء الجهاز الحكومي	17 ،16 ،13 ،11 ،9 ،8 ،6 ،5 ،3 ،1
5.3 التواصل الفعّال مع المواطنين	16 ،8
5.4 حماية الموارد الحيوية للدولة	14 ،12 ،6 ،2
6.1 تمكين مسؤولية المواطن	8 ،4 ،1
6.2 تمكين المساهمة الاجتماعية للشركات	16 ،8
6.3 تمكين التأثير البالغ للقطاع غير الربحي	16 ،8 ،4 ،1

إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2022-2026

صُمِّم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2022-2026 (المُوقَّع في حزيران/يونيو 2022) لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من التعامل مع التحدّيات والفرص الناشئة ودعم خارطة طريق التنمية المستدامة في البلد على نحو تعاوني ومُبتكَر. ويتضمّن هذا الإطار أربعة مجالات استراتيجية ذات أولوية، مستمدّة من خطة الأمم المتحدة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والأبعاد الخمسة للخطة، وهي: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام والشراكة. وفي ما يلي المجالات الاستراتيجية الأربعة ذات الأولوية:

المجال الاستراتيجي 1

الناس

وفقاً لمبادئ «عدم إهمال أحد»، كفالة أن يتمكّن جميع البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطارٍ من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية.

المجال الاستراتيجي 2

الكوكب

حماية الكوكب من التدهور من خلال توخّي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، واتّخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغيُّر المناخ.

المجال الاستراتيجي 3

الازدهار

كفالة أن يتمتّع جميع الناس بحياة يظلّلها الرخاء وتلبّي طموحاتهم.

المجال الاستراتيجي 4

السلام والشراكة والقضايا الشاملة الأخرى

تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل والشمول، وتعبئة الوسائل اللازمة للتنفيذ.

وطوال عام 2023، عملت الأمم المتحدة وشركاؤها على مجموعة واسعة من المشاريع والمبادرات في إطار هذه المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية، بدءاً من القضاء على الجوع من خلال برامج مبتكرة للأمن الغذائي، مروراً بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وصولاً إلى الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز التعليم الجيّد من خلال دعم خطط التعليم الدولية وبناء القدرات المحلية.

الناس

كفالة أن يتمكّن جميع البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطارٍ من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية، مع التركيز على الأهداف 1 إلى 5 من أهداف التنمية المستدامة. وشملت الجهود التي بُذِلت في عام 2023 في إطار هذه الأولوية برامجَ لتحسين الصحة والرفاه والتعليم والمساواة بين الجنسين. وتُظهِر مبادراتٌ مثل مكافحة الأمراض المُعْدِية والدعوة إلى سياسات تحفّز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة التزامَ الأمم المتحدة بهذا المجال الاستراتيجي.

الكوكب

حماية الكوكب من التدهور من خلال توخّي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، واتّخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغيُّر المناخ (الهدف 6 والأهداف 12 إلى 15 من أهداف التنمية المستدامة). والأنشطة ضمن هذه الأولوية مصمّمة لتتماشى مع أهداف الاستدامة البيئية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك المبادرات والمشاريع الخضراء التي تهدف إلى تنويع الطاقة وتحييد أثر الكربون.

الازدهار

كفالة أن يتمتّع جميع الناس بحياة يظلّلها الرخاء وتلبّي طموحاتهم من خلال تعزيز نموذج النمو الاقتصادي المستدام الذي يفيد الجميع (الأهداف 7 إلى 11 من أهداف التنمية المستدامة). ويشمل ذلك الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، وتعزيز قطاع السياحة، والاستثمار في المشاريع المستدامة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية وفي تحسين قدرتها التنافسية في السوق العالمية.

السلام والشراكة والقضايا الشاملة الأخرى

تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل والشمول، وتعبئة الوسائل اللازمة للتنفيذ (الهدفان 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة). وينصبُّ التركيز هنا على تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، وتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وكفالة التنفيذ الفعّال لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

59 نشاطاً في خطة العمل المشتركة

الشكل 1. عدد أنشطة الأمم المتحدة المختلفة المخطّط لها لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة

عدم ترك أحد على قارعة الطريق

يتمحوّر إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة حول مبدأ «عدم إهمال أحد»، الذي تسترشد به الأمم المتحدة في تعاملها مع الفئات الهشة في المملكة العربية السعودية. وقد دعمت الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المختلفة، البرامج التي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحسين جودة الحياة، وتمكين النساء والفتيات والفئات الهشة من المشاركة في سوق العمل وصنع القرار، وتعزيز المشاركة المدنية. وتعتبر هذه المبادرات ضرورية لبناء مجتمع شامل يتيح لكل فرد الفرصة لتحقيق إمكاناته كاملة.

علامة المساواة بين الجنسين

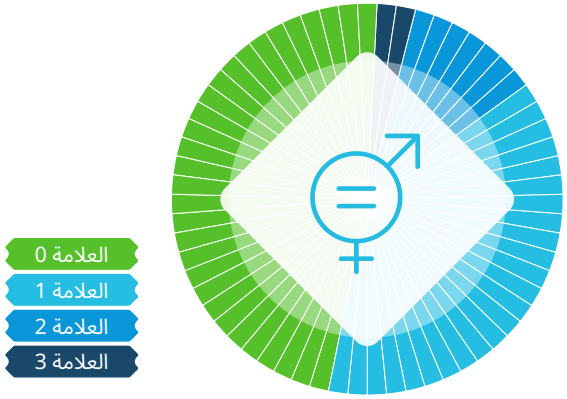

علامة حقوق الإنسان

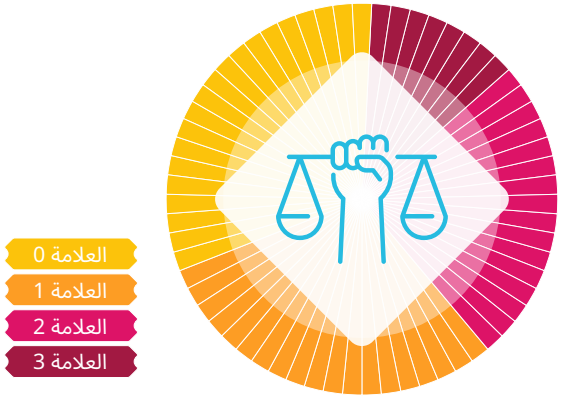

الشكل 2. لمحة عن العلامات المواضيعية

وتماشياً مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وُضِعَت خطة عمل مشتركة جديدة وإطار للنتائج مع التركيز على المجالات الاستراتيجية التالية: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام والشراكة. وتساعد هذه الآليات على تحويل الأولويات التي يتضمّنها إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة إلى أهداف قابلة للقياس، مع التركيز على الرصد الشامل وتقييم النتائج. وحرصاً على مراعاة مبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب»، أدرجت الأمم المتحدة على نحو مبتكر العلامات المتصلة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في خطة العمل المشتركة، ما شكّل تقدّماً كبيراً نحو دمج هذا المبدأ الأساسي في إطار عملها. وأسفر هذا الاستخدام الأول للعلامات عن نتائج مُرضِية، حيث أشار التقييم إلى أداء قوي في علامات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وتؤكد النتائج على أنّ هذه المنهجية يمكن أن تعزّز الدورة المقبلة لخطة العمل المشتركة. وفي الاستعراض الذي أجراه الفريق المعني بضمان الجودة، قدر التطبيق الناجح لنظام العلامات، محبِّذاً الدقة في عمليات تسجيل العلامات والترميز.

وقد أبرز تحليل العلامات من حيث تخصيص الأموال في مختلف النتائج والمخرجات ضرورة التركيز بشكل أعمق على مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ولا بدّ من تعديل المخرجات الفرعية لكي تتناغم بشكل أوضح مع هذه المبادئ. وعلى وجه الخصوص، لا بدّ من تعزيز المساهمات في المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، ما يضمن التوافق بين التوجّهات الاستراتيجية المستقبلية والالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

التحدّيات في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

في حين أنّ تحقيق نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2022-2026 والمساهمة في التنمية المستدامة هو مسارٌ واعد إلا أنّه لا يخلو من التحدّيات. وتتمثّل التحدّيات الرئيسية في الحاجة إلى تحسين نوعية البيانات وتوفرها لتوجيه عملية اتخاذ القرارات، وتعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وتعبئة الموارد لضمان التمويل المستدام. وتجسّد سلسلة الندوات عبر الإنترنت بشأن بيانات أهداف التنمية المستدامة، التي أُطلِقَت في عام 2022 بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، وشبكة الأوساط الأكاديمية الناشئة لأهداف التنمية المستدامة، الجهود الرامية إلى بناء الشراكات ومواجهة التحدّيات المتعلقة بالبيانات وتسريع التقدّم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد جرى توسيع نطاق التعاون الاستراتيجي مع الوزارات والكيانات الشريكة غير التقليدية من أجل دعم الفئات الهشة ومعالجة قضايا التنقُّل وحقوق الإنسان، ما ساعد على وضع أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلب في المملكة العربية السعودية.

2.2

أولويات إطار التعاون ونتائجه

يحلّل هذا القسم الأولويات والنتائج التي يتضمنها إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ويتناول عموماً الخطوات المتّخذة لتنفيذ أولويات التنمية الوطنية، ويعرض النتائج التي ركّزت عليها الجهود الجماعية في عام 2023. ويقدّم هذا القسم أيضاً تحليلاً تفصيلياً للخطوات الملموسة والمبادرات المنفّذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والهدف من دمج النتائج والمخرجات توفير تحليل شامل ودقيق للتقدّم المُحرَز والأنشطة الهامة التي دفعت الأمم المتحدة إلى الأمام في مهمتها الرامية إلى دعم أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.

المجال الاستراتيجي 1

الناس

وفقاً لمبادئ «عدم إهمال أحد»، كفالة أن يتمكّن جميع البشر من تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطارٍ من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية.

الوكالات

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

في عام 2023، دعمت الأمم المتحدة برامجَ تتماشى مع الأهداف 1 إلى 5 من أهداف التنمية المستدامة ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ، وذلك لمساعدة الناس في المملكة العربية السعودية على تحقيق إمكاناتهم في بيئة مؤاتية وتمكينية، لا سيّما من خلال تنفيذ مبادرات متصلة بالتعليم والصحة والرفاه والمساواة بين الجنسين والحفاظ على التراث الثقافي.

15 نشاطاً في خطة العمل المشتركة

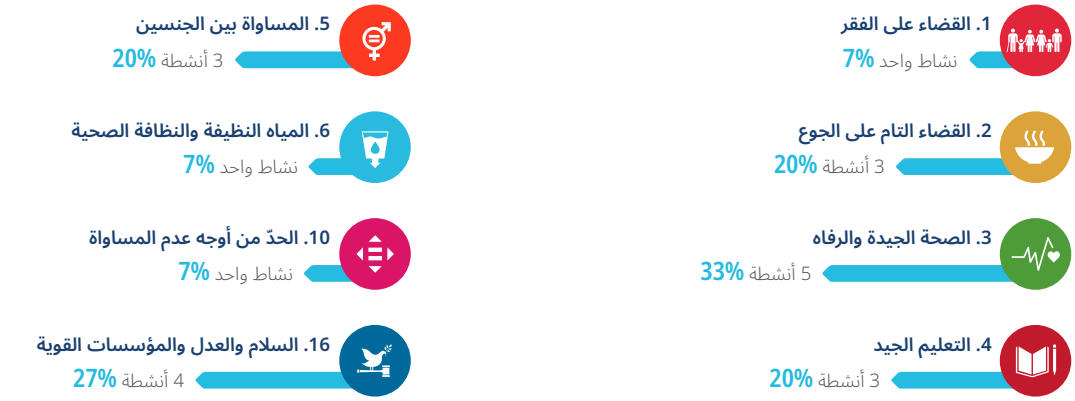

لشكل 3. عدد أنشطة الأمم المتحدة المختلفة المخطّط لها في إطار الأولوية الأولى، وذلك لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة

المُخرَج 1.1

الوصول المعزّز إلى الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية الأساسية الشاملة للجميع، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات الهشة.

تعكس جهود الأمم المتحدة نَهجاً شاملاً لتعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية الأساسية الشاملة، بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات الهشة. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية والجهود الهادفة في مجال السلامة على الطرق، ودعم الصحة النفسية، والتمكين التعليمي، والسلامة على الإنترنت، تُظهر الأمم المتحدة التزامها بدعم المملكة العربية السعودية في بناء مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً للجميع.

الصحة

لا بدّ من التأكيد على أهمية توفّر البيانات للإبلاغ عن التقدّم المرصود في قطاع الصحة وتحديد الاتجاه الاستراتيجي للخدمات في هذا القطاع. وفي عام 2023، شهد هذا المجال تقدّماً ملحوظاً وتفاعلاً مكثّفاً مع وزارة الصحة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، والهيئة العامة للإحصاء. وقد أدّى ذلك إلى تبادل بيانات عن الوفيات لأول مرة منذ أكثر من 10 سنوات، وهو أمر بالغ الأهمية في التخطيط للخدمات الصحية.

وفي عام 2023، جرى توفير بيانات عن استهلاك التبغ من قِبل الشباب باستخدام المسح العالمي للتبغ بين الشباب. وسلّط المسح الوطني الضوء على مدى انتشار وباء التدخين بين الشباب والخدمات اللازمة للتصدّي له.

وأُجري تدريبٌ على معايير المرافق الصحية التي تقدّم الرعاية إلى كبار السن، وذلك باستخدام «مجموعة أدوات

مراكـز الرعايـة الصحيـة الأوليـة الصديقـة للمسـنين» التـي وضعتهـا منظمـة الصحـة العالميـة والتـي تهـدف إلى تحسـين وصـول كبـار السـن إلى المرافـق الصحيـة. وعلى إثـر هـذا التدريـب، وضعـت وزارة الصحـة معاييرهـا الخاصـة للمرافـق الصحيـة التـي تقـدّم خدمـات إلى كبـار السـن، ووضعـت أداةً للتقييـم الذاتـي كـي تسـتخدمها المرافـق للتحقّـق مـن تطبيـق هـذه المعاييـر.

وشـارك أصحـاب المصلحـة الرئيسـيون فـي مشـاوراتٍ لمعالجـة قضايـا الصحـة وقدّمـوا مشـورةً مسـتندة إلى الأدلّـة، وذلـك اسـتجابةً لطلـب اللجنـة الوطنيـة لمكافحـة المخـدرات التـي التَمَسـت الدعـم فـي وضـع اسـتراتيجية وطنيـة لمكافحـة المخـدرات. وفـي هـذا السـياق، نُظِّمَـت ورشـة عمـل تدريبيـة يومـي 5 و6 آذار/مـارس 2023، ركّـزت على المعاييـر الدوليـة لمكتـب الأمـم المتحـدة المعنـي بالمخـدرات والجريمـة ومنظمـة الصحـة العالميـة بشـأن الوقايـة مـن تعاطـي المخـدرات. وأتاحـت هـذه الورشـة التـي حضرهـا 43 مشـاركاً، تعزيـز القـدرات فـي تنفيـذ تدابيـر فعّالـة وقائمـة على الأدلّـة للوقايـة مـن تعاطـي المخـدرات.

وبالشـراكة مـع مجلـس شـؤون الأسـرة، نُفِّـذَت مبـادرة تعاونيـة ركّـزت على دمـج قضايـا الصحـة النفسـية والدعـم النفسـي الاجتماعـي فـي الرعايـة الصحيـة الأوليـة. وقـد سـاعدت هـذه المبـادرة على تقييـم المرافـق الصحيـة فـي جميـع أنحـاء المملكـة العربيـة السـعودية لتعزيـز الصحـة النفسـية والدعـم النفسـي الاجتماعـي للأطفـال والمراهقيـن والنسـاء الحوامـل. ونُظِّمَـت ورشـة عمـل وطنيـة أتاحـت عـرض النتائـج الرئيسـية ووضـع خطـط عمـل لمعالجـة التحدّيـات المرتبطـة بتقديـم خدمـات الصحـة النفسـية والدعـم النفسـي الاجتماعـي، مـا يـدل على اتّبـاع نَهـج موحّـد نحـو تحسـين خدمـات الصحـة النفسـية.

النماء في مرحلة الطفولة المبكرة

فـي المملكـة العربيـة السـعودية، حيـث تُعَـدُّ زيـادة الالتحـاق بـدُور الرعايـة والتعليـم فـي مرحلـة الطفولـة المبكـرة هدفـاً رئيسـياً لرؤيـة 2030، قُدِّمَـت المشـورة الفنيـة إلى مجلـس شـؤون الأسـرة، المسـؤول عـن تنفيـذ السياسـة الوطنيـة بشـأن النمـاء فـي مرحلـة الطفولـة المبكـرة، وذلـك لوضـع «إطـار التنشـئة المبكـرة» الـذي يحـدّد إطـار السياسـة الوطنيـة لجميـع دُور الحضانـة ورياض الأطفـال. ولتعزيـز قـدرات العامليـن فـي الخطـوط الأماميـة فـي مجـال النمـاء فـي مرحلـة الطفولـة المبكـرة، قُـدِّم الدعـم إلى وزارة التعليـم لإضفـاء الطابـع المؤسسـي وبـدء تدريـب وطنـي بشـأن حمايـة الأطفـال الصغـار فـي ريـاض الأطفـال مـن سـوء المعاملـة والعنـف. وأدّى هـذا التدريـب إلى تزويـد حوالـي 3,700 معلمـة بالمهـارات والمعرفـة اللازمـة لتعزيـز السلامـة فـي ريـاض الأطفـال.

سلامة الأطفال على الإنترنت

فـي خطـوة مهمّـة نحـو حمايـة الأطفـال على الإنترنـت، تعاونـت الأمـم المتحـدة مـع مجلـس شـؤون الأسـرة فـي منتـدى الأسـرة السـعودية السـادس. وفـي هـذا المنتـدى الـذي ترأسـه وزيـر المـوارد البشـرية والتنميـة الاجتماعيـة، أُطلِـق الإطـار الوطنـي لسلامـة الأطفـال على الإنترنـت، الـذي يتضمّـن 10 مبـادرات رئيسـية تهـدف إلى حمايـة شـباب المملكـة العربيـة السـعودية فـي العالـم الرقمـي. واسـتناداً إلى المشـورة الفنيـة للأمـم المتحـدة، وُضِـع هـذا الإطـار باتّبـاع نَهـج تشـاركي شَـمَل المنظمـات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة والآبـاء والأطفـال والشـباب. ويسـلّط هـذا الإطـار الشـامل الضـوء على تفانـي المملكـة العربيـة السـعودية لتهيئـة بيئـة أكثـر أمانـاً على الإنترنـت، ومعالجـة المخاطـر الرقميـة، وتمكيـن العـائلات مـن التعامـل مـع القضايـا المعقّـدة للعصـر الرقمـي.

المُخرَج 1.2

تحسُّـن جـودة الخدمـات الاجتماعيـة وخدمـات الحمايـة الأساسـية الشـاملة مـع التركيـز على القـدرات المؤسسـية الحكوميـة والتعـاون المتعـدّد القطاعـات.

في إطـار هـذا المُخـرَج، اتّبعـت الأمـم المتحـدة نَهجـاً متعـدّد الأوجـه لتحسـين جـودة الخدمـات الاجتماعيـة وخدمـات الحمايـة الأساسـية الشـاملة مـن خلال بنـاء القـدرات المؤسسـية الحكوميـة وتحفيـز التعـاون المتعـدّد القطاعـات. ومـن خلال التركيـز على المجـالات الحاسـمة مثـل اسـتجابة القطـاع الصحـي للاتّجـار بالبشـر وتعزيـز برامـج الأبـوّة والأمومـة الفعّالـة، أُحـرِز تقـدّمٌ كبيـر نحـو تحسـين جـودة الخدمـات وضمـان بيئـة داعمـة ومؤاتيـة لجميـع الأفـراد، ولا سـيّما الفئـات الهشـة. ويعكـس التعـاون بيـن الأمـم المتحـدة واللجـان والهيئـات المحليـة التزامـاً قويـاً بتسـخير الخبـرات والمـوارد لتحقيـق نتائـج مُجْدِيـة ومسـتدامة فـي مجـال الحمايـة الاجتماعيـة وخدمـات الدعـم.

تعزيز برامج الأبوّة والأمومة الفعّالة في الخليج

اتُّخِـذَت خطـوات حاسـمة لإبـراز الـدور الهـام للأبـوّة والأمومـة فـي النمـو الصحـي للأطفـال، وذلـك مـن خلال التعـاون مـع مجلـس شـؤون الأسـرة فـي تصميـم حـملات وطنيـة لتعزيـز الأبـوّة والأمومـة الإيجابييـن. واسـتطاعت هـذه الحـملات الوصـول إلى مـا لا يقـل عـن 3 ملاييـن مشـاهد. ونُظِّمَـت مشـاوراتٌ لتعزيـز برامـج الأبوّة والأمومـة على الصعيـد الوطني، بمـا فـي ذلـك نـدوة عبـر الإنترنـت شـملت دول الخليـج وركّـزت على برامـج الأبـوّة والأمومـة. وأتاحـت هـذه النـدوة منبـراً لواضعـي السياسـات والممارسـين فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي للتعمّـق فـي أهميـة برامـج الأبـوّة والأمومـة

لتعزيز نمو الأطفال والمراهقين. ومن خلال تبادل المبادئ والنُّهُج الرئيسية التي تستند إليها هذه البرامج، أسهمت الأمم المتحدة في نشر أفضل الممارسات والاستراتيجيات المبتكرة في مجال الأبوّة والأمومة، مستفيدةً من مجموعة غنية من النماذج العالمية.

الخدمات الصحية

يُعَدُّ تحسين الجودة والسلامة ركناً أساسياً في الخدمات الصحية، ويشمل جميع المكوّنات، بما في ذلك مقدّمو الخدمات الصحية والأدوية والمعدات الطبية وغيرهم. وفي إطار التعاون المستمر مع الهيئة العامة للغذاء والدواء، تُوِّجَت سلسلة من الأنشطة وآليات تبادل المعلومات على مدار عام 2023 بتصنيف الهيئة العامة للغذاء والدواء كهيئة تنظيمية وطنية من المستوى الرابع في مجال التنظيم الدوائي. وهذا هو أعلى مستوى يمكن أن تبلغه الهيئات التنظيمية الوطنية ويحقّقه عادةً عددٌ قليل من البلدان، ما يعكس التقدّم المستمر الذي أحرزته الهيئة العامة للغذاء والدواء فضلاً عن الدعم الفني والتعاون المستمرّين منذ سنوات. وقُدِّمَت المساعدة الفنية إلى الهيئة العامة للغذاء والدواء من أجل إنشاء مختبر مركزي لفحص الأجهزة الطبية في الرياض وإجراء الأنشطة البحثية ونقلها إلى مختبر في الرياض. ونُظِّم برنامج شامل ومتكامل لتنمية قدرات الأطباء البيطريين والصيادلة في مجال اعتماد أفضل الممارسات الدولية في منح الموافقات لمستحضرات التجميل والأدوية العشبية والمكمّلات الغذائية.

وتحسين السلامة المرورية هو أحد الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030. وبدعمٍ من الأمم المتحدة، أحرزت المملكة العربية السعودية تقدّماً ملحوظاً في تعزيز السلامة على الطرق، حيث حقّقت انخفاضاً كبيراً في الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، التي قُدِّرَت بنحو 18.5 حالة وفاة لكل 100,000 نسمة في عام 2019. وهو انخفاض بنسبة 35 في المائة في أقل من خمس سنوات. وقد تحقّق هذا التقدّم بفضل تفاني اللجنة الوزارية للسلامة المرورية التي قادت التعاون بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين من قطاعات متعدّدة، وذلك باتّباع نَهج منتظم للغاية. وفي عام 2023، ساعدت الأمم المتحدة على تحسين الدقة في تقديرات الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، من خلال إجراء زيارات دراسية وربط مصادر البيانات الهامة. وتمّ الانتهاء من التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق في كانون الأول/ديسمبر 2023 بعد ستة أشهر من المشاورات.

وتعزيزاً للتعاون الدولي، قدّم رئيس اللجنة الوزارية للسلامة المرورية إسهاماتٍ قيّمة في اجتماع الشبكة العالمية لرؤساء الوكالات المعنيّة بالسلامة على الطرق، الذي عُقِد في السويد في حزيران/يونيو 2023. وكانت مشاركة المملكة العربية السعودية في أسبوع الأمم المتحدة العالمي السابع للسلامة على الطرق، المنعقد تحت شعار «القيادة من أجل السلامة على الطرق» في أيار/مايو 2023، دليلاً على تفاني المملكة والتزامها بزيادة الوعي وتحفيز العمل في هذا المجال.

واختُتِم العام باعترافٍ دولي حصدته المملكة العربية السعودية في الملتقى والمعرض الدولي السادس للسلامة المرورية الذي نُظِّم في الدمام في كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث عرضت الأمم المتحدة التقدّم الذي أحرزته المملكة والجهود التعاونية في تعزيز السلامة على الطرق على الساحة العالمية.

وعلى الرغم من التقدّم المُحرَز، لا تزال هذه القضية أولويةً استراتيجية لأنّ 60 في المائة من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور تطال الفئة العمرية الأكثر إنتاجيةً (19 إلى 40 سنة) وتترتب عنها أعباءٌ بشرية واقتصادية هائلة. وفي ظلّ الجهود المستمرّة التي تقودها اللجنة الوزارية في قطاعات متعدّدة، من المتوقع أن يستمر انخفاض الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، وأن يستمر تحسّن دقة التقديرات بفضل توفّر المزيد من البيانات.

المُخرَج 1.3

يتمتع السكان بمستوى أعلى من المعرفة والمهارات، ولا سيّما النساء والفتيات والفئات الأكثر عرضة للمخاطر والهشة، لتمكينهم من المشاركة في سوق العمل والحياة المدنية وعملية صنع القرار.

من خلال مبادرات متنوّعة ضمن هذا المُخرَج، سُجِّلَت زيادةٌ كبيرة في معارف السكان ومهاراتهم، وخصوصاً بين النساء والفتيات والفئات المهمّشة، ما مكّنهم من المشاركة في سوق العمل والحياة المدنية وعمليات صنع القرار. ويدلّ تضافر الجهود للاعتراف بالمهارات، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتحفيز التميّز التعليمي، وتعزيز القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتشجيع قيادة الشباب على اتّباع نَهج شامل لبناء مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً وازدهاراً.

تعزيز نُظُم الاعتراف بالمهارات

أُطلِقَت مبادرة هامّة بدعمٍ من الأمم المتحدة لوضع نُظُم وظيفية من أجل الاعتراف بالمهارات والكفاءات والمؤهلات المكتسبة عبر التعلُّم غير النظامي وغير الرسمي. والهدف من هذه المبادرة التحقّق من القدرات المتنوّعة للقوى العاملة مع التركيز على تعزيز معايير الكفاءة. وتُستخدَم هذه المعايير كأدوات فعّالة للتقييم تحدّد المهارات والمعارف والسمات الأساسية المطلوبة لأدوار العمل المختلفة. وقد

وُضِعَت المعايير بالتشاور مع أصحاب المصلحة في قطاع الصناعة، وتضمن التوافق مع احتياجات سوق العمل، وتساعد بالتالي على إنتاج قوى عاملة تتّسم بمزيد من المهارات والتنافسية والقدرة على إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة على الصعيد العالمي.

تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون

في عام 2023، نُفِّذَت برامج تدريبية شاملة لتعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين في مجال احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وشملت هذه البرامج تدريباً للمدرّبين امتدّ لخمسة أيام في تشرين الثاني/نوفمبر وأسهم في تشكيل فريق من المدرّبين المعتمدين في مجال حقوق الإنسان. وأُجرِي أيضاً تدريبٌ تمهيدي في حزيران/يونيو 2023، تلاه اجتماعٌ تحضيري في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لتعزيز مهارات الوفد السعودي في صياغة التقارير وإعدادها استعداداً للاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير 2024. وكُثِّفَت جهود التوعية والدعوة في مجال حقوق الإنسان من خلال تقديم دراستين شاملتين وخطة استراتيجية، ونشر 25 مجموعة من الأدوات التدريبية. ومن بين الموارد التي قُدِّمَت إلى هيئة حقوق الإنسان السعودية: دراسة بحثية أُجريَت في تشرين الأول/أكتوبر بشأن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الوكالات الحكومية؛ ومجموعة أدوات تدريبية أُعِدَّت في تشرين الثاني/نوفمبر لتعزيز فعالية القوانين والسياسات في مكافحة التمييز؛ ودراسة تحليلية أُجريَت في كانون الأول/ديسمبر بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وخطة استراتيجية لإنشاء مركز بحوث في مجال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والمقرّر إنشاؤه في شباط/فبراير 2024. وتوفّر هذه المواد أساساً متيناً لتعزيز أُطُر القوانين والسياسات، ما يؤكد السعي للالتزام باحترام معايير حقوق الإنسان.

التعليم

خلال عام 2023، تمّ تعزيز قدرة وزارة التعليم على رصد المؤشرات العالمية والمواضيعية للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم الجيد. ويؤكد هذا المسعى التعاوني، الذي يشمل العديد من الشركاء الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والدولي، مساهمة الأمم المتحدة في تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف التعليمية. وقد أتاحت هذه المبادرة تعزيز التكامل في ربط البيانات والتحليلات بالقرارات المتعلقة بالسياسات، ما أدّى إلى تحسين نوعية الاستراتيجيات التعليمية وتنفيذها.

وفي شباط/فبراير 2023، نُظِّمَت ورشة عمل إقليمية بتمويل من وزارة التعليم، لدمج مهارات القرن الحادي والعشرين في مناهج التعليم العام في البلدان العربية. وجمعت هذه الورشة مجموعةً واسعة من أصحاب المصلحة في مجال التعليم للتداول بشأن إطارٍ يُدمِج مهاراتٍ أساسية في النُّظُم التعليمية كالإبداع والتفكير النقدي ومحو الأمية المعلوماتية. وتسعى هذه المبادرة التي تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية إلى إعداد المتعلّمين لمواجهة التحدّيات في عالمٍ سريع التطوّر.

المساواة بين الجنسين

نُظِمَت حلقة نقاش شاركت في استضافتها شركة ماستركارد ومدارس مسك، وركّزت على الأهمية الحاسمة للمرأة في العلوم، سواء داخل المملكة العربية السعودية أو على صعيد المنطقة. وأبرزت هذه الحلقة الحاجة إلى تمكين النساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع الاعتراف بقدرتهن على دفع الابتكار والمساهمة بشكل كبير في المجتمع العلمي العالمي.

وفي إطار مبادرة تعاونية للاحتفال باليوم الدولي للمرأة، نظّمت الأمم المتحدة حدثاً بعنوان «من أجل عالم رقمي شامل: الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق المساواة بين الجنسين». وجمعت هذه المبادرة وكالات تابعة للأمم المتحدة، ومسؤولين حكوميين، وممثلين من منظمات المجتمع المدني، وركّزت على اعتبارات المساواة بين الجنسين في التحوّل الرقمي. وأثرى الحاضرون المناقشات باستكشاف حلول رقمية يمكن الوصول إليها وشاملة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، ما يؤكد على أهمية سدّ الفجوة الرقمية.

ونظّمت الأمم المتحدة ورشة عمل إعلامية بهدف تعزيز قدرات ووعي العاملين في وسائل الإعلام والصحفيين المستقلّين والشباب الإعلاميين بشأن مبادرات الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية. وتضمَّن جدول أعمال ورشة العمل جلسةً بشأن «التغطية الإعلامية المسؤولة والأخلاقية لقضايا المساواة بين الجنسين»، مع التأكيد على أهمية التقارير الإعلامية التي تراعي الفوارق بين الجنسين. ونُظِّمَت جلسة بشأن «التنمية الزراعية الريفية المستدامة في المملكة العربية السعودية» سلّطت الضوء على دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في القطاع الزراعي، ما يدلّ على التزام الأمم المتحدة بتحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات.

فرصٌ للشباب السعوديين

وقّعت المملكة العربية السعودية، ممثلةً بوزارة الاقتصاد والتخطيط، اتفاقاً لتخصيص مهامّ تطوّعية دولية إلى 30 شاباً سعودياً لمدة ستة أشهر. وتركّز هذه الفرص المتاحة للشباب على التنمية الاقتصادية ومجالات أخرى ذات الأولوية على النحو الذي حدّدته الوزارة. وقد أُرسِل الشباب للعمل في عدد من البلدان المتفق عليها، وهي إندونيسيا وتايلاند وجنوب أفريقيا وعُمان والفلبين وماليزيا. ويهدف هذا البرنامج إلى توليد جيل جديد من المهنيين القادرين على المساهمة في قيادة مستقبل بلدهم في مجالات رئيسية مثل الاقتصاد والتنمية الطويلة الأجل.

المُخرَج 1.4

تنميةٌ مستدامة في قطاع الزراعة الريفية لتعزيز الإنتاج وتحقيق القيمة المضافة وإيجاد فرص العمل.

أحرز برنامج التنمية الزراعية الريفية المستدامة، الذي يدعمه مشروعٌ متعدّد التخصّصات بعنوان «تعزيز قدرة وزارة البيئة والمياه والزراعة على تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الريفية المستدامة (2019-2025)»، تقدّماً ملحوظاً في تعزيز الإنتاج وتحقيق القيمة المضافة وإيجاد فرص العمل في قطاع الزراعة الريفية في المملكة العربية السعودية. وتتماشى هذه المبادرة مع أولويات رؤية السعودية 2030 وتدعمها وزارة البيئة والمياه والزراعة.

إيجاد فرص العمل وزيادة الدخل

منذ البدء بتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الريفية المستدامة، تمّ توفير ما مجموعه 56,259 فرصة عمل جديدة في مختلف سلاسل القيمة الزراعية مثل تربية النحل، والبن، ومصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والثروة الحيوانية، والمحاصيل العطرية، والفواكه شبه الاستوائية. وقد ركّزت هذه الفرص على تمكين النساء والشباب في المناطق الريفية التي يشملها برنامج التنمية الزراعية الريفية المستدامة. وشهدت التوقّعات المتصلة بدخل المزارعين تحسُّناً إيجابياً، كما هو مبين في إجمالي الفائض التشغيلي في الزراعة المستمدّ من إحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، ما يدلّ على الفوائد الاقتصادية المؤثّرة لهذا البرنامج.

التقدّم التكنولوجي وبناء القدرات

استحدَث برنامج التنمية الزراعية الريفية المستدامة مجموعةً كبيرة من التكنولوجيات المتطوّرة والممارسات المبتكرة في مكوّناته التسعة، بما في ذلك إنتاج البن، وزراعة الورد، وتربية النحل، وإنتاج الفواكه شبه الاستوائية، وتربية الثروة الحيوانية، وتنمية مصائد الأسماك. وتشمل الإنجازات الجديرة بالذكر اعتماد زراعة الأنسجة للبن والورود، وتطبيق نُظُم الري بالتنقيط، وإنشاء مشاتل لمختلف الفواكه والزهور. وقد زاد البرنامج من أصناف الحبوب، وأدخل خلايا النحل الحديثة والتقنيات المستحدثة لإدارة المناحل، وعزّز الممارسات الفعّالة لتربية الحيوانات واستراتيجيات إدارة المياه.

وتمّ تنسيق ما مجموعه 43 دورة تدريبية وجولة دراسية على مدار العام، استفاد منها 1,282 فرداً، 30 في المائة منهم من النساء. وشملت هذه الأنشطة مجموعةً من المجالات منها تربية النحل، وزراعة الورد، وإنتاج الفاكهة، وإدارة الثروة الحيوانية، وزراعة الحبوب. وأتاحت هذه الجلسات منبراً قيّماً لنشر التكنولوجيات والممارسات الزراعية الحديثة في أوساط المزارعين.

الشراكات والتعاون الدولي

ساعدت مبادرة برنامج التنمية الزراعية الريفية المستدامة على بناء شراكات هامة، لا سيّما مع المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة (ICRISAT) من أجل إجراء تجارب ميدانية للأصناف المحسّنة، ومع منظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية (OriGIn) من أجل تحديد المؤشر الجغرافي للعديد من السلع الزراعية. وقد كان لهذا التعاون دورٌ فعّال في رفع القدرة التنافسية العالمية للمنتجات الزراعية السعودية.

تمكين صغار المنتجين والتعاونيات

عزّز البرنامج قدرات مؤسسات صغار المنتجين، مع التركيز على الشباب والنساء. وشمل ذلك تشجيع التعاونيات الزراعية وتعزيزها من خلال تنقيح التشريعات، وتحسين قواعد البيانات، وتحفيز المشاركة الدولية. وخلال عام 2023، دعم المشروع إنشاء أربع تعاونيات زراعية جديدة، وساهم في زيادة عدد التعاونيات الزراعية من 68 تعاونية في عام 2020 إلى 106 تعاونيات، ما يمثل تقدّماً كبيراً في المنظومة المؤسسية للزراعة السعودية.

القيمة المضافة ومعلومات السوق

بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، وُضع النظام السعودي للمعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، الذي يقدّم معلومات آنية عن أكثر من 600 سوق زراعية وأسعار 33 سلعة. واستُحدِثت مجموعة من التكنولوجيات وأفضل الممارسات لإدارة عمليات ما بعد الحصاد وتحقيق القيمة المضافة، ما ساهم في تعزيز كفاءة القطاع وإنتاجيته.

المجال الاستراتيجي 2

الكوكب

حماية الكوكب من التدهور من خلال توخّي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، واتّخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغيُّر المناخ.

الوكالات

الفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو.

دأبت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة السعودية، على ضمان الحماية المستدامة للنُّظُم البيئية في المملكة ووفرة الموارد الطبيعية التي يختزنها الكوكب، وذلك لصالح الأجيال المقبلة. وتماشياً مع الهدف 6 والأهداف 12 إلى 15 من أهداف التنمية المستدامة، ارتبطت بعض المبادرات التي أثبتت فعاليتها في المملكة العربية السعودية طوال عام 2023 بالحوكمة والتخطيط البيئيين، والتعاون الدولي في مجال العمل المناخي، والتنوّع البيولوجي وجهود الحفاظ على البيئة.

9 أنشطة في خطة العمل المشتركة

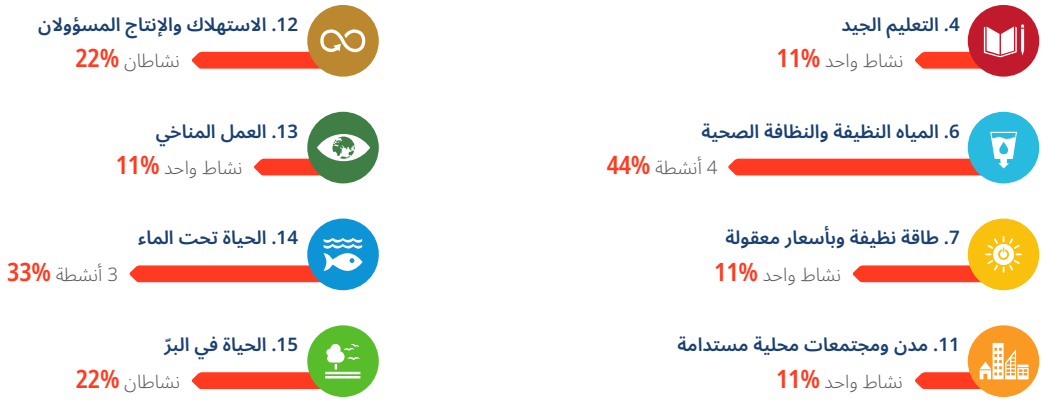

لشكل 4. عدد أنشطة الأمم المتحدة المختلفة المخطّط لها في إطار الأولوية الثانية، وذلك لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة

المُخرَج 2.1

نظامٌ أقوى لإدارة الموارد الطبيعية (البرية والمائية والحرجية والبحرية) على نحو مستدام لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوّع البيولوجي والتوازن البيئي في المملكة العربية السعودية.

أثمرت الجهود الجماعية في إطار المُخرَج 2-1 تقدّماً كبيراً في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في القطاعات البرية والمائية والحرجية والبحرية في المملكة العربية السعودية. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية، ومبادرات بناء القدرات، والابتكارات التكنولوجية، تساعد هذه المبادرات على حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوّع البيولوجي، وضمان التوازن البيئي، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

الإدارة المتكاملة للموارد المائية

أدّت الشراكة بين الأمم المتحدة ووزارة البيئة والمياه والزراعة إلى النهوض بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، ما ساهم في زيادة مِنعة الموارد المائية واستدامتها في المنطقة، وتعزيز قدرات وزارة البيئة والمياه والزراعة في مجال الإدارة البيئية. ويؤكد هذا التعاون التزام المملكة العربية السعودية بالاستخدام والإدارة المستدامين للمياه، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على التنوّع البيولوجي والتوازن البيئي.

وحدة مركز الرصد

في إطار الشراكة بين الأمم المتحدة ووزارة البيئة والمياه والزراعة، يُقدَّم الدعم الفني والخدمات الاستشارية إلى المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي من أجل مراقبة جودة المياه الجوفية والسطحية وتلوثها. وستعمل هذه الوحدة وفقاً لمعايير وبروتوكولات تنظيمية وضمانات محدّدة تهدف إلى الحفاظ على جودة المياه من خلال منع التلوث.

ويُقدَّم الدعم أيضاً لإنشاء نظام مطابقة يُعنى بتفتيش المصادر والأنشطة المسبِّبة للتلوث واختبارها ورصدها.

الابتكار في قطاع الطاقة

ساعدت مساهمات الأمم المتحدة في إدارة التكنولوجيا والابتكار التابعة لوزارة الطاقة على التحوّل نحو قطاع يركّز على الطاقة المتجدّدة. ويتماشى تطوير الهياكل التنظيمية والتخطيط الاستراتيجي والمعايير الدولية مع النتائج المتصلة بتنمية الطاقة المتجدّدة. ويعكس هذا التوجّه الاستراتيجي طموح المملكة العربية السعودية للابتكار في قطاع الطاقة، وضمان مستقبل مستدام للطاقة قائم على التقدّم التكنولوجي.

الحفاظ على البيئة وإدارة الأراضي

أدّى التعاون مع المركز الوطني للغطاء النباتي إلى تعزيز جهود الحفاظ على البيئة والإدارة المستدامة للأراضي. وقد استطاع المركز، من خلال المبادرات الرامية إلى بناء قدراته، مكافحة التصحر وتعزيز التوازن البيئي، والمساهمة في تحقيق الأهداف المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على النُّظُم البيئية. وتسلّط هذه الشراكة الضوء على التزام المملكة العربية السعودية بالاستخدام المستدام للأراضي ورعاية البيئة. وعملت الأمم المتحدة على استراتيجية المشاركة الدولية الرامية إلى تعزيز قدرة المركز الوطني للغطاء النباتي على المشاركة على الصعيد العالمي، ووضعت استراتيجيات للتعاون الدولي فضلاً عن توصيات للاستفادة من الدبلوماسية الرقمية والمبادرات الاستراتيجية.

وتتعاون الأمم المتحدة أيضاً مع المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية في تقديم المشورة الاستراتيجية والفنية بشأن تحقيق الهدف الوطني المتمثّل في حفظ 30 في المائة من المناطق المحمية بحلول عام 2030، وذلك باستخدام أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية الدولية إلى جانب الخطط الوطنية للمناطق المحمية مع التركيز على التوافق الاستراتيجي مع قطاعات التنمية، وتحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم، واعتماد النُّهُج التشاركية في الحوكمة وصنع القرار، ومراقبة الأداء وضمان الجودة. وفي عام 2023، وُضعَت خطة عمل للمناطق المحمية، ودعمت الأمم المتحدة التخطيط الاستراتيجي للمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، وقدّمت إلى المركز تقريراً تقييمياً أولياً للخطة الوطنية للمناطق المحمية.

محميات المحيط الحيوي وحفظ التنوّع البيولوجي

وضع المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، بوصفه المركز المعني بالتنسيق مع برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو، خطةً تهدف إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وهذا الجهد هو جزء من استراتيجية المملكة العربية السعودية لتنويع مصادر الدخل وتطوير قطاع السياحة الناشئ، مع التأكيد على أهمية محميات المحيط الحيوي في الحفاظ على التنوّع البيولوجي ودعم التنمية المستدامة.

التربية الأسيرة

قدّمت الأمم المتحدة الخبرة الفنية والتوجيه لتحسين وتنفيذ بروتوكولات التربية الأسيرة وإطلاق سراحها الحيوانات داخل المملكة العربية السعودية، والتي يشرف عليها المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية في مرافقه المخصّصة لتربية الحيوانات في الأسر. وقُدّمَت المشورة الفنية بشأن القضايا الناشئة المتعلقة بالحيوانات، بما في ذلك ادارة الحيوانات في الاسر الخاص، واحتواء الأنواع الغازية، وضمان سلامة الحيوانات في الأسر، ووضع التقارير الأساسية عن الأنواع المختلفة بالإضافة إلى توجيهات بشأن أفضل الممارسات المتّبعة في مرافق تربية الحيوانات في الأسر.

وفي عام 2023، تمّ صياغة نَهج استراتيجي وخطة عمل فنية بشأن تربية الحيوانات في الأسر يمتدّان على 12 شهراً ويحدّدان أهدافاً وأُطُراً زمنية. وأُصدِر تقرير أساسي وأولي بشأن بروتوكول تربية الحيوانات في الأسر في المملكة العربية السعودية، ووُضعَت توجيهات فنية وتقارير علمية تتعلق بتربية الحيوانات في الأسر، وأُجريَ حصرٌ لتنوّع الثروة الحيوانية، ووُضعَت منهجية لمسح الثروة الحيوانية وتحليلها.

الحدّ من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر

أُحرِز تقدمٌ كبير في تعزيز قدرة الحكومة وأصحاب المصلحة على التصدّي لتدهور الأراضي والتصحر. وقد ركز التعاون مع المركز الوطني للغطاء النباتي، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، وأصحاب المصلحة الآخرين على ممارسات الإدارة المستدامة للغابات والمراعي والمتنزهات الوطنية والمساحات المخصّصة لإدارة الأراضي. وتسلّط مبادراتٌ مثل برنامج «الحفاظ على الغابات» و«الحصر الوطني للغابات» الضوء على التدابير الاستباقية التي تتّخذها المملكة العربية السعودية للحفاظ على مناظرها الطبيعية ومواجهة التحدّيات البيئية. وقد جرى مسح ما مجموعه 247 غابة تغطي 313,768 هكتاراً في الباحة وعسير وجازان، ورُسِمَت خرائط لها وجرى توثيقها وتقديمها إلى الإدارة العامة للمركز الوطني للغطاء النباتي من أجل الإعلان عنها كمحميات حرجية. وبدعمٍ فني من الأمم المتحدة، أجرى المركز الوطني للغطاء النباتي حصراً وطنياً تجريبياً للغابات في منطقة الباحة، وفقاً للمعايير الدولية. وسيكون هذا المشروع التجريبي، بما ينطوي عليه من أساليب وأدوات، أساساً لإجراء حصر وطني شامل للغابات في المملكة العربية السعودية.

ويُقدَّم الدعم الفني إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة وإلى المركز الوطني للغطاء النباتي من أجل إعداد التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويجسّد هذا الدعم التزاماً استراتيجياً بمكافحة التصحر. ويهدف تدريب 20 موظفاً حكومياً على النواحي الدبلوماسية وعملية الرصد وإعداد التقارير

المتصلة بمكافحة التصحر والإدارة المستدامة للأراضي إلى تعزيز نظام إعداد التقارير بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ما يدل على الجهود المكرّسة لمعالجة التصحر والتخفيف من آثاره في المملكة العربية السعودية.

ومن شأن عقد الأمم المتحدة لإصلاح النُّظُم الإيكولوجية والذكرى السنوية الثلاثين المقبلة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إبراز التزام المملكة العربية السعودية بإصلاح الأراضي ومكافحة التصحر. وتُظهِر استضافة الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الرياض الدور الرائد الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في معالجة تدهور الأراضي وتعزيز إدارتها المستدامة. وبمناسبة التحضير للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أكّد اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف التزام المملكة العربية السعودية بمكافحة التصحر والجفاف. وسلّط الضوء على دور المرأة في الحفاظ على البيئة، وعلى مساهمة مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر في تحقيق غطاء نباتي مستدام ومكافحة التصحر.

وبدعمٍ من الأمم المتحدة، وقع الاختيار على المملكة العربية السعودية لاستضافة اليوم العالمي للبيئة 2024 تحت شعار «إحياء الأراضي من أجل مستقبل أكثر إشراقاً». وستنظّم الأمم المتحدة المنتدى العربي الثالث للبيئة، وهو الذراع الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وسيُعقَد هذا المنتدى تحت شعار «إعادة تأهيل الأراضي لتعزيز القدرة على الصمود». وحصلت المملكة العربية السعودية أيضاً على الدعم في تقديم ومناقشة واعتماد قرار خاص لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن إصلاح الأراضي ومقاومة الجفاف في الدورة السادسة للجمعية.

زحف الرمال وإدارة المتنزهات الوطنية

بُذِلَت جهودٌ ملحوظة لإدارة زحف الرمال وتطوير ممارسات الإدارة المستدامة للمتنزهات الوطنية. وفي عام 2023، جرى تصميم وشراء محطة تجريبية لرصد زحف الرمال، بالتشاور مع الشبكة الوطنية الأمريكية للأبحاث المتصلة بالتآكل بفعل الرياح، وهي جاهزة للتركيب في متنزه الأحساء الوطني في المنطقة الشرقية. وانطلاقاً من هذه المحطة، ينوي المركز الوطني للغطاء النباتي إنشاء شبكة شاملة لرصد زحف الرمال في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية من أجل توفير البيانات لعمليات التدخل الرامية إلى السيطرة على زحف الرمال. وصُمِّمَت مواقع تجريبية في الجوف والمناطق الشرقية لاختبار وإظهار الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة لتثبيت الرمال والسيطرة على زحف الرمال. وجرى أيضاً تحديد نُهُج مجتمعية للحدّ من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر، ستُنفَّذ بالتعاون مع منظمات غير حكومية مختارة في عام 2024. وتهدف هذه المبادرات، بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، إلى التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لزحف الرمال، وتعزيز فرص الحفاظ على البيئة والسياحة البيئية.

الحراجة الزراعية وتقنيات الري المبتكرة

تؤكد الجهود التعاونية في الحراجة الزراعية واختبار تقنيات الري المبتكرة على الالتزام بالزراعة المستدامة وكفاءة استخدام المياه. وتهدف هذه المشاريع، التي يتم تنفيذها مع أصحاب المصلحة في مختلف المناطق، إلى استكشاف ممارسات الزراعة المستدامة واستخدام التكنولوجيات التي تقلّل من استهلاك المياه، ما يساهم في تحقيق أهداف الاستدامة للمملكة العربية السعودية. وفي عام 2023، أُجري تقييمٌ للتكنولوجيات الراهنة، ونُظِّمَت مشاورات مع أصحاب المصلحة، وتمّ قياس وتحديد ممارسات الري الجيدة والمناسبة (وهي عبارة عن ثلاث تكنولوجيات: الري بالتنقيط، والري بالرش، ونظام البيوت الخضراء). وتمّ اختيار وتصميم مزارع تجريبية (حتى الآن، تمّ اختيار 23 مزرعة، وتصميم 17 مزرعة، وإنشاء 3 مزارع تجريبية)، وتدريب المزارعين الرئيسيين، واعتماد نماذج الإرشاد. ويُعمَل حالياً على إنشاء هياكل تنظيمية، ووضع معايير وحوافز للاستدامة، ومواد توجيهية للإدارة والإشراف، وقناة مناسبة للتواصل، وأدوات لإدارة المعارف من أجل نشر التقنيات والممارسات الناجحة.

المُخرَج 2.2

مستوى أعلى من المعرفة والوعي بشأن الاستهلاك المسؤول والعمل المناخي لدى جميع الناس في المملكة العربية السعودية.

دعمت الأمم المتحدة جهود المملكة العربية السعودية في زيادة المعرفة والوعي بشأن الاستهلاك المسؤول والعمل المناخي، وهو أمر محوري لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوّع البيولوجي والتوازن البيئي. ومن خلال التعليم، ومكافحة التصحر، وتعزيز الشراكات، والتوعية بالعمل في مجال المياه، ودعوة الشباب، وتسليط الضوء على المواضيع البيئية الهامة، تساهم المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف الاستدامة العالمية وتعزيز ثقافة المسؤولية البيئية والقدرة على تحمّل تغيُّر المناخ.

التعليم والاستجابة لأزمة المناخ

تمثّل مشاركة المملكة العربية السعودية في شراكة تخضير التعليم نَهجاً شاملاً لدمج حلول أزمة المناخ من خلال التعليم. وتهدف هذه الجهود إلى تنفيذ نَهج يشمل

المنظومة كلها، وتعزيز الدور الهام للتعليم في معالجة أزمة المناخ. وقد أكد التعاون خلال أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023 على أهمية تبادل الممارسات الجيدة في النهوض بالتعليم من أجل التصدّي لتغيُّر المناخ، وتسليط الضوء على الجهود الاستباقية للمملكة العربية السعودية في استخدام التعليم كأداة لرعاية البيئة وتحفيز العمل المناخي.

دعوة الشباب إلى الانخراط في العمل المناخي

ساهمت الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر المحلي للشباب، التي عُقِدَت في المملكة العربية السعودية، في تمكين الشباب السعوديين من الانخراط في العمل المناخي، والمساهمة في المناقشات العالمية بشأن تغيُّر المناخ، وتقديم إسهامات إلى الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وتؤكد هذه المبادرة على الدور الحيوي للشباب في دفع الاستدامة البيئية والعمل المناخي، بما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 للاستدامة.

اليوم العالمي للبيئة

سلّطت الندوة الخاصة التي نُظِّمَت مع وزارة البيئة والمياه والزراعة في اليوم العالمي للبيئة الضوء على دور المؤسسات الأكاديمية في تعزيز الاستدامة البيئية. وقد جمعت هذه الفعالية ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والأكاديميين والشباب، وأكّدت على أهمية المؤسسات التعليمية والبحثية في تعزيز الوعي والعمل في المجال البيئي.

وأكّد الاحتفال بيوم الأغذية العالمي 2023، تحت شعار «المياه هي الحياة، المياه هي الغذاء» على جهود المملكة العربية السعودية لمكافحة ندرة المياه وتعزيز الزراعة المستدامة. وأبرز هذا الاحتفال الذي نُظِّم بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، الممارسات الزراعية المبتكرة وعزّز التزام المملكة العربية السعودية بالأمن المائي والغذائي.

أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظّمت الأمم المتحدة جلسةً خاصة في إطار أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعنوان «التخفيف من تغيُّر المناخ من خلال كفاءة استخدام الطاقة والإجراءات التحويلية: أدوات الأمم المتحدة لدعم رؤية السعودية 2030». هذا بالإضافة إلى العديد من الجلسات الأخرى التي نظّمتها وكالات الأمم المتحدة أو شاركت في تنظيمها مع شركاء محليين وإقليميين ودوليين لإثراء مجالات العمل الفنية لأسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المجال الاستراتيجي 3

الازدهار

كفالة أن يتمتّع جميع الناس بحياة يظلّلها الرخاء وتلبّي طموحاتهم.

الوكالات

منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

على مدار عام 2023، خصّصت الأمم المتحدة جزءاً كبيراً من مواردها لتعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية، مع إعطاء الأولوية خصوصاً لتحسين التزام المملكة بمبدأ عدم إهمال أحد وبالأخلاقيات البيئية. ونجحت جهود الأمم المتحدة لبناء القدرات وتعزيزها في ما يتعلق بالأهداف 7 إلى 11 من أهداف التنمية المستدامة في تعزيز قطاعات التخطيط الحضري وريادة الأعمال والزراعة في المملكة العربية السعودية.

19 نشاطاً في خطة العمل المشتركة

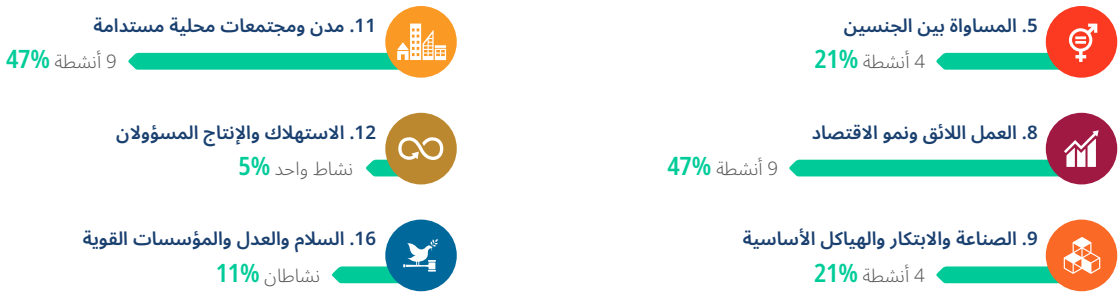

الشكل 5. عدد أنشطة الأمم المتحدة المختلفة المخطّط لها في إطار الأولوية الثالثة، وذلك لكل هدف من أهداف

المُخرَج 3.1

أُطُرٌ معزّزة للسياسات والقوانين في قطاع العمل من أجل حماية حقوق العمال ودعم فرص العمل المتساوية والهجرة الآمنة لليد العاملة.

من خلال هذا المُخرَج، دعمت الأمم المتحدة التزام المملكة العربية السعودية بتعزيز أُطُر السياسات والقوانين في قطاع العمل لحماية حقوق العمال ودعم فرص العمل المتساوية. وتخطو المملكة العربية السعودية خطواتٍ كبيرة نحو تهيئة سوق عمل أكثر شمولاً وأماناً واستدامة للجميع، بدءاً من تعزيز تدابير منع عمل الأطفال، مروراً بتنفيذ السياسات الوطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، وصولاً إلى تعزيز التعاون الدولي والتأكيد على التنمية المستدامة.

منع عمل الأطفال وبناء القدرات

أُحرِز تقدمٌ كبير نحو تعزيز معارف وقدرات المسؤولين في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومجلس شؤون الأسرة، وهيئة حقوق الإنسان السعودية، ووزارة الداخلية في مجال تحديد قضايا عمل الأطفال والإبلاغ عنها ومعالجتها. وقد تمكّنت هذه الكيانات، من خلال الأنشطة التدريبية الهادفة، من التصدّي لعمل الأطفال داخل المملكة العربية السعودية، ما ساعد على اتّباع نَهج شامل لرعاية الطفل وحماية حقوق العمل. ويمثل التركيز على بناء قدرات مفتشي العمل ومنفذي القانون خطوةً حاسمة لحماية حقوق الطفل وتعزيز ممارسات العمل المتساوية.

وعلاوةً على ذلك، بدأ العمل على إعداد مسح عن عمل الأطفال على نطاق البلد يهدف إلى توجيه عملية وضع السياسات في هذا المجال. ويُعَدُّ هذا المسح، الذي يُتوقَع إنجازه في عام 2024، مبادرةً مشتركة بين مجلس شؤون الأسرة والهيئة العامة للإحصاء بدعم فني من الأمم المتحدة.

تنفيذ سياسة السلامة والصحة المهنيتين

بعد اعتماد السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين

في المملكة العربية السعودية، بُذلَت جهود متضافرة لتطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين سبق أن أُعِدَّت في عام 2023. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز السلامة والصحة المهنيتين في مختلف القطاعات، بما يتماشى مع معايير العمل الدولية، ولا سيّما الاتفاقية رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنيتين والاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين. وتجسّد الاستراتيجية، التي يُعمَل على إقرارها حالياً، التزام المملكة العربية السعودية بضمان ظروف عمل آمنة وصحية، بما يتماشى مع جدول أعمال وزراء العمل والتوظيف لمجموعة العشرين، الذي أُقِرّ تحت رئاسة المملكة العربية السعودية. وعملت الأمم المتحدة أيضاً مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على صياغة وثيقة جديدة محدّثة بشأن السلامة والصحة المهنيتين في المملكة العربية السعودية. وأُنجِزَت هذه الوثيقة وعُرِضَت على الوزارة لوضعها في صيغتها النهائية قبل رفعها إلى مجلس الوزراء.

وأُجرِي تقييمٌ للنظام الحالي أو الآلية المُعتمدة للإبلاغ عن الحوادث والإصابات والأمراض المهنية المبلّغ عنها وتسجيلها والتحقيق فيها، وذلك بالتنسيق مع أصحاب العمل وممثلي العمال وغيرهم من أصحاب المصلحة. وسيكون هذا التقييم منطلقاً للمناقشة الثلاثية الأطراف بشأن مَواطن القوة والضعف في النظام، وكيفية تحسينه، ودور أصحاب المصلحة فيه. وتشمل هذه المبادرة أيضاً إنشاء نظام إلكتروني جديد للإبلاغ عن الأمراض والإصابات في مكان العمل وتدريب أصحاب المصلحة على كيفية استخدامه.

تعزيز جهود مكافحة الاتّجار في المملكة العربية السعودية

أدّت جهود الأمم المتحدة إلى تعزيز حماية حقوق العمال وتيسير الهجرة الآمنة لليد العاملة من خلال تحسين أُطُر السياسات والقوانين في المملكة العربية السعودية. وبالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان السعودية واللجنة الوطنية لمكافحة الاتّجار بالبشر، أُحرِز تقدمٌ ملحوظ في تعزيز تدابير مكافحة الاتّجار بالبشر على الصعيد الاستراتيجي. وأصبحت المملكة العربية السعودية الآن مجهّزة بشكل أفضل لتقييم واقع الاتّجار بالأشخاص من خلال البحث والتحليل الشاملين، ما يساعد في وضع وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الاتّجار. ومن خلال الشراكات والحملات الموجّهة، تزايد الوعي العام ومستوى الفهم لقضايا الاتّجار بالأشخاص، ما يُسهم في جعل المجتمع أكثر إلماماً وتيقّظاً لهذه القضايا. وقدّمت الأمم المتحدة إلى المملكة العربية السعودية أمثلةً على أفضل الممارسات الدولية، ودعمت اعتماد أو تعديل تشريعات ومبادرات هامة بشأن مكافحة الاتّجار، وزيادة حماية حقوق العمال، وتعزيز فرص العمل المتساوية.

وفي آذار/مارس 2023، نُفِّذَت المرحلة الثانية من مبادرة البرنامج المشترك مع هيئة حقوق الإنسان السعودية واللجنة الوطنية لمكافحة الاتّجار بالبشر بهدف دعم وتعزيز قدرات المملكة العربية السعودية في مجال منع الاتّجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبته وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات الدولية. وتركّز هذه المرحلة الثانية على تنفيذ آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتّجار وتفعيل خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتّجار. ونتيجةً لذلك، نُظِّمَت 14 ورشة عمل في الفترة من 6 آذار/مارس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، استفاد منها 1,148 مشاركاً، من بينهم 211 امرأة، يعملون في قطاعات هامة مثل الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والشؤون الخارجية، والصحة، والعدل، والشؤون الداخلية. وعززت ورش العمل مستوى الوعي والكفاءة في قطاعات متعدّدة، ما يساعد في حصول الضحايا على الحماية لحقوقهم من خلال آلية الإحالة الوطنية وتمكين المتخصّصين في العدالة الجنائية من إدارة قضايا الاتّجار بفعالية.

ومن خلال المشاريع المُكمِّلة التي تنفّذها الأمم المتحدة، تعزَّزت القدرات المؤسسية للجنة الوطنية لمكافحة الاتّجار بالبشر والكيانات التابعة لها، مدعومةً ببرامج قائمة على الأدلّة، بما يكفل اتّباع نَهج متين وفعّال لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتتحسّن قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين على نحو متزايد في مجال التعرّف السريع على ضحايا الاتّجار والاستجابة الفعّالة لهذه الحالات ضمن أُطُر مؤسسية محدّدة.

وبناءً على طلب وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وفي إطار مشروع للتعاون الإنمائي المستمر يدعم الوزارة في التحليل ووضع السياسات وتنمية القدرات، نُظِّم تدريب للمدربين في تشرين الأول/أكتوبر 2023 لمجموعة من مفتشي العمل وموظفي هيئة حقوق الإنسان السعودية ومسؤولين من إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية بشأن كيفية تدريب الجهات الفاعلة في الخطوط الأمامية (مثل مفتشي العمل، وموظفي مراكز الإيواء، والعاملين في مراكز الاتصال، وموظفي الهجرة وما إلى ذلك) من أجل تعزيز الكشف عن العمل القسري وتحسين إحالة الضحايا المحتملين الذين يتم التعرّف عليهم.

تنمية ريادة الأعمال

في تشرين الأول/أكتوبر 2023، استضاف بنك التنمية الاجتماعية التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية اجتماع مديري إمبريتيك لعام 2023، الذي جمع 33 ممثلاً من مختلف مراكز إمبريتيك وتسعة مؤسّسين لشركات ناشئة في مجال التكنولوجيا، وذلك بهدف تبادل الرؤى والأفكار. وركّز هذا التعاون على تعزيز ريادة الأعمال من خلال برنامج إمبريتيك التابع للأمم المتحدة، الذي أُطلِق في عام 1988 لدعم تطوير الأعمال في البلدان النامية. وشملت هذه الفعالية، إلى جانب الاجتماع السنوي للمديرين، جلساتٍ موجّهة إلى رواد الأعمال وأصحاب المصلحة السعوديين ركّزت على دور التكنولوجيا والابتكار في توسيع الأعمال. وعكست هذه المبادرة المساعي التعاونية لتعزيز ريادة الأعمال باعتبارها محفّزاً للتقدّم الاقتصادي المستدام.

المُخرَج 3.2

تنفيذٌ فعّال للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى صون التراث الثقافي والطبيعي، وتعزيز التوسّع الحضري المستدام، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الهشة.

من خلال المبادرات الاستراتيجية وأوجه التعاون ضمن هذا المُخرَج، عزّزت المملكة العربية السعودية بدعم من الأمم المتحدة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات لصون التراث الثقافي والطبيعي وتعزيز التوسّع الحضاري المستدام. وتعطي هذه الجهود الأولوية لاحتياجات الفئات الهشة، والحفاظ على التراث الغني للمملكة العربية السعودية، وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة التي تتماشى مع رؤية 2030 وأهداف الاستدامة العالمية.

إصلاح التخطيط المكاني والجاذبية البصرية

ساعد برنامج إصلاح التخطيط المكاني والجاذبية البصرية الذي تنفّذه وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان على جعل المدن أكثر استدامةً وحيويةً من الناحية الاقتصادية. وتتماشى هذه الشراكة مع العمل الذي يقوم به مركز برنامج جودة الحياة لتحسين مستويات المعيشة لجميع السكان والمساهمة في التنمية الحضرية المستدامة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية.

التخطيط الحضري المستدام في مكة المكرمة

تؤكد الخطة الرئيسية التفصيلية التي وُضِعَت بالتعاون مع الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة على اتّباع نَهج استراتيجي لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وتشمل إنجازات المرحلة الأولى تقييم المشهد الحالي أو المستقبلي للتنمية الحضرية المستدامة، وتعزيز الإدارة والشفافية لمقترحات المرحلة الثانية. وهذا الجهد هو جزء من مبادرة أوسع لضمان التوسّع الحضري المستدام والشامل الذي يلبّي احتياجات مختلف فئات السكان.

الحفاظ على التراث الثقافي

أدّت استضافة الدورة الخامسة والأربعين الموسّعة للجنة التراث العالمي في الرياض في أيلول/سبتمبر 2023 إلى تعزيز التعاون العالمي في الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي. وقد أكدت هذه الفعالية، إلى جانب منتدى الشراكة مع القطاع الخاص، على دور القطاع الخاص في حماية التراث. وتتماشى هذه الجهود مع أهداف رؤية 2030، وتؤكد على أهمية التراث في تحقيق التنمية المستدامة وتوطين أهدافها. وفي حزيران/يونيو 2023، استضافت الرياض ورشة عمل محورية بالتعاون مع هيئة التراث لتعزيز تنفيذ اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي في المملكة العربية السعودية. وكان لهذه الورشة التدريبية دورٌ حاسم في تزويد المشاركين بالمهارات الأساسية للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي الذي تزخر به المملكة، وتعزيز الفهم الوطني والالتزام بحماية التقاليد الثقافية في مختلف المناطق السعودية.

وفي عام 2023، أُدرِج جبل عِكمة، الذي يُعرَف باسم «المكتبة المفتوحة» نظراً للمجموعة المتنوّعة من النقوش الأثرية التي يحتضنها، في سجل ذاكرة العالم التابعة لليونسكو، ما يؤكد على الأهمية التعليمية والثقافية للنقوش القديمة لمنطقة العلا. ويدلّ هذا الاعتراف بالتراث الثقافي على تفاني المملكة العربية السعودية في الحفاظ على تراثها الوثائقي، والمساهمة في فهم اللغات التاريخية للمنطقة وتطوّر الكتابة العربية. وبموازاة ذلك، أصبحت محمية عروق بني معارض أول موقع طبيعي في المملكة العربية السعودية يُدرَج على قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام 2023.

توطين أهداف التنمية المستدامة

أثمرت الشراكة الاستراتيجية مع المدينة المنورة تقدّماً كبيراً في توطين أهداف التنمية المستدامة وتحويل المدينة المنورة إلى مدينة ذكية محورها الإنسان. وعلى مدار هذا المشروع الذي استمرّ لمدة عامين، تحقّقت إنجازاتٌ بارزة منها التنظيم الناجح لمنتدى المدينة المنورة الذكية في شباط/فبراير 2023. وأكدت هذه الفعالية على الالتزام بالتنمية الحضرية المبتكرة، وأتاحت منبراً للحوار بشأن التخطيط الحضري المستدام. وكان لهذا المشروع دورٌ محوري في دمج المدينة المنورة في البرنامج العالمي لاعتماد مدن أهداف التنمية المستدامة، وهو دليل على التفاني في اعتماد ممارسات التنمية المستدامة وتنفيذها.

البنية التحتية اللازمة لضمان الجودة من أجل التنمية المستدامة

في خطوةٍ هامة نحو تعزيز البنية التحتية اللازمة لضمان الجودة من أجل التنمية المستدامة، ومن خلال التعاون بين المركز السعودي للاعتماد، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والأمم المتحدة، استضافت المملكة العربية السعودية، ورشة عمل تحويلية في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكان الهدف من ورشة العمل تقييم الوضع الحالي لمؤشر البنية التحتية للجودة من خلال التعمّق في بياناته ومنهجيته وتحليله. وأجرى المشاركون مراجعةً شاملة لهذا المؤشر، وقدّموا ملاحظاتهم بِشأن تصميمه ومؤشراته الفرعية، وتوصّلوا إلى فهم شاملٍ لإطاره. وأتاحت ورشة العمل لأصحاب المصلحة منبراً هاماً لصياغة توصيات محدّدة الأهداف ووضع خارطة طريق شاملة. وكان الهدف الأساسي تمكين المملكة العربية السعودية من تحسين أدائها على مؤشر البنية التحتية للجودة، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجالات الرئيسية التالية: الناس والكوكب والازدهار.

المُخرَج 3.3

تحسُّن القدرات المؤسّسية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة (بما في ذلك منع العنف والتحرُّش والتمييز في مكان العمل).

من خلال هذا المُخرَج، ساهمت مبادرات وضع استراتيجيات التنمية الحضرية، وبذل الجهود لتحسين جودة الحياة، وإعداد التقارير العالمية، وتنظيم مؤتمرات القمة العالمية، في تهيئة أماكن عمل ومجتمعات أكثر أماناً وشمولاً وإنصافاً. وأُحرِز تقدمٌ كبير في تعزيز القدرات المؤسسية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل ضمان التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة العربية السعودية.

الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية لوسط الرياض

كان استكمال الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية لوسط الرياض والموافقة عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2023 خطوةً هامة إلى الأمام في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومنع العنف والتحرُّش والتمييز في مكان العمل. وتهدف هذه الاستراتيجية، ببرامجها الإثني عشر التي تركّز على النواحي الاجتماعية والاقتصادية، إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان والشركات، مع التركيز على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين، وتوفير فرص العمل للمرأة، وضمان سلامة الأماكن العامة للنساء والأطفال. وتتّسم هذه المبادرة بنَهجٍ كلي يهدف إلى توفير الإسكان الشامل والميسور الكلفة، وتقليل عمليات إعادة التوطين، وضمان بيئة حضرية أكثر أماناً وإنصافاً.

جودة الحياة

تعكس مبادرة جودة الحياة التي يستمرّ تنفيذها الجهود التعاونية المبذولة لفهم جودة الحياة وقياسها على نحو شامل في مدن العالم. ومن خلال الإسهامات التي يقدّمها خبراء سعوديون وإدراج مدن رائدة مثل المدينة المنورة والرياض، تهدف هذه المبادرة إلى إعادة التفكير في كيفية تعريف جودة الحياة وقياسها باتّباع نُهُج مبتكرة بشأن الاستشراف والابتكار الرقمي والعلوم السلوكية، وبناء القدرات لجمع البيانات وتطويرها. وتؤكد مبادرة جودة الحياة على الالتزام بتحسين مستويات المعيشة وتحديد الفرص التي تساعد في تحقيق ذلك على المستوى المحلي. وتركّز المبادرة أيضاً على دعم صانعي القرار المحليين في قياس جودة الحياة وتحسينها، مع التركيز على احتياجات الفئات الهشة. ويتّسم هذا المشروع بنَهج متعدّد الأوجه للتوسّع الحضري المستدام، ويدمج وجهات نظر من مختلف القطاعات لتعزيز التنمية الحضرية الشاملة.

منع الجريمة

في إطار مبادرة تدريبية متكاملة ومشتركة أُطلِقَت في عام 2020 بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، نُظِّمَت دورة تدريبية في فيينا في حزيران/يونيو 2023 كمتابعةٍ لدورة الرياض الأولى التي عُقدَت في حزيران/يونيو 2022. وكان الهدف من الدورة تعزيز قدرات ضباط وزارة الداخلية في مجال منع الجريمة من خلال تزويد ما يقرب من 20 ضابطاً بالمهارات التحليلية المتقدّمة والمعرفة الضرورية لوضع استراتيجيات متطوّرة لمنع الجريمة. ومن خلال المبادرة نفسها، نُظِّمَت أيضاً دورات تدريبية لتعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون السعودية على إجراء تحقيقات بشأن العملات المشفّرة في سياق قضايا مكافحة الإرهاب، ما ساهم في تعزيز الأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية.

المجال الاستراتيجي 4

السلام والشراكة والقضايا الشاملة الأخرى

تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل والشمول، وتعبئة الوسائل اللازمة للتنفيذ.

الوكالات

منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .

تدعو الأمم المتحدة إلى تهيئة بيئة اجتماعية مزوَّدة بحيّز مؤسسي يسوده السلام والعدل والشمول، على نحوٍ يتيح حشد الشراكات في سبيل التنمية المستدامة. وفي ما يتعلق بالهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة، دعمت الأمم المتحدة جهود المملكة العربية السعودية لتحصين مؤسساتها، وإرساء شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة، وإيجاد حلول دائمة للسلام والأمن، وإنشاء منظومة متينة للبيانات.

16 نشاطاً في خطة العمل المشتركة

الشكل 6. عدد أنشطة الأمم المتحدة المختلفة المخطّط لها في إطار الأولوية الرابعة، وذلك لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة

المُخرَج 4.1

تحسُّن عملية جمع وتوفير ونشر البيانات الموثوقة والشفافة وفقاً للمعايير الدولية من أجل صنع القرارات والسياسات القائمة على الأدلّة.

من خلال هذا المُخرَج، دعمت الأمم المتحدة المملكة العربية السعودية في إحراز تقدّم كبير في تعزيز جمع وتوفير ونشر بيانات موثوقة وشفافة لدعم صنع القرارات والسياسات القائمة على الأدلّة. ويتجلّى تفاني المملكة العربية السعودية لاعتماد المعايير الدولية لإدارة البيانات في إنشاء مركز بحوث في مجال حقوق الإنسان، والمشاركة في الآليات الدولية لاستعراض حقوق الإنسان، والجهود المركّزة لتحسين الإبلاغ عن بيانات الصحة. وتساهم هذه الجهود مجتمعةً في رسم إطارٍ للحوكمة مستنير وخاضع للمساءلة وشفاف، ما يسهّل النهوض بحقوق الإنسان والصحة والتنمية المستدامة الشاملة في المملكة.

التعدادات

تُعَدُّ البيانات والإحصاءات العالية الجودة ركائزَ حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتزويد صانعي القرار بمعلومات ملموسة عن احتياجات المجتمعات. وفي عام 2023، واستناداً إلى معطياتٍ من العام السابق، قُدِّم الدعم والمساعدة الفنيين إلى الهيئة العامة للإحصاء من خلال أنشطة بناء القدرات والدعم في مجال تقييم مخرجات التعدادات ونتائجها، وتحسين طرق الإسقاط والحسابات العددية وتوفّر البيانات الوصفية على المدى الطويل. وساهمت الجهود الرئيسية لبناء القدرات، إلى جانب تقييم

النتائج، في تعزيز أُطُر الإدماج الاجتماعي التي اعتمدتها الهيئة العامة للإحصاء. وكان ذلك بالغ الأهمية لإنتاج تقارير منظمة عن الأسر المعيشية والسكان وتعزيز دقة الإسقاطات المستقبلية.

إنشاء مركز بحوث في مجال حقوق الإنسان

ابتداءً من آب/أغسطس 2023، عملت الأمم المتحدة على خطة استراتيجية لإنشاء مركز بحوث في مجال حقوق الإنسان. وكان من المقرّر تقديم هذه الخطة إلى هيئة حقوق الإنسان السعودية في شباط/فبراير 2024. وتمثل هذه المبادرة خطوةً هامة نحو تعزيز جمع وتوفير ونشر بيانات موثوقة عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن تساعد هذه الخطة الاستراتيجية، التي تهدف إلى التوافق مع المعايير الدولية، في تلبية الاحتياجات البحثية، وتوفير تحليلات البيانات، ودعم عملية وضع السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويؤكد مشروع إنشاء مركز الأبحاث في المستقبل على الالتزام بصنع قرارات وسياسات مستنيرة، ما يضمن أساساً متيناً للنهوض بحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

ورشة عمل تدريبية لآلية الاستعراض الدوري الشامل

تعاونت الأمم المتحدة مع هيئة حقوق الإنسان السعودية في تنظيم ورشة عمل تدريبية بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل، ما مثّل خطوةً محورية نحو تعزيز فهم العمليات الدولية لاستعراض حقوق الإنسان وزيادة المشاركة فيها. وسلّطت ورشة العمل الضوء على النَّهج الاستباقي للمملكة العربية السعودية في المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، وقدّمت رؤى قيّمة بشأن آلية الاستعراض من خلال الحوارات التفاعلية والعروض التقديمية التي تناولت تجارب المملكة العربية السعودية في الجولات السابقة. وتعكس هذه المبادرة التزاماً واضحاً باحترام معايير حقوق الإنسان وتحسينها من خلال التعاون الدولي وتبادل المعرفة.

دعم الاستعراض الوطني الطوعي والندوات عبر الإنترنت بشأن البيانات

قدّمت الأمم المتحدة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، دعماً هاماً إلى المملكة العربية السعودية للتحضير لاستعراضها الوطني الطوعي الثاني. وبعد نجاح الندوات الرفيعة المستوى التي نُظِّمَت عبر الإنترنت بشأن البيانات الوطنية في عام 2022 بالشراكة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، نُظِّمَت ندوة متخصّصة عبر الإنترنت بشأن بيانات الهدفين 3 و11 من أهداف التنمية المستدامة استفاد منها موظفو الهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط والوزارات المعنيّة. وهذه المبادرات بالغة الأهمية لأنها تعكس تقدّم المملكة العربية السعودية على مسار أهداف التنمية المستدامة، وتعزّز عملية صنع القرارات والسياسات القائمة على الأدلّة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

تعزيز البنية التحتية للبيانات الاقتصادية

أدّى التعاون مع الهيئة العامة للإحصاء إلى تحسُّن كبير في البنية التحتية للبيانات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. وفي عام 2023، قدّمت الأمم المتحدة الدعم الفني إلى العديد من المبادرات مثل إدارة المؤشرات الدولية لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ونشر تقرير التقدّم المُحرَز في أهداف التنمية المستدامة. ودعمت الأمم المتحدة أيضاً إنتاج إحصاءات الاقتصاد الرقمي، وساعدت الهيئة العامة للإحصاء في تحليل نتائج تعداد عام 2022. وقد عزّزت هذه المبادرات الإطار الإحصائي، ووفّرت بيانات اقتصادية متينة وموثوقة لقياس معدلات البطالة ودعم الاستقرار الاقتصادي ونمو العمالة بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

تعزيز حماية الطفل ونموّه من خلال مبادرات قائمة على البيانات

من خلال الجهود المتضافرة لسدّ الفجوات في البيانات المتصلة بحماية الطفل ونموّه، دعت الأمم المتحدة إلى تطبيق نُهُج قائمة على البيانات لتوجيه التدخلات في مجال السياسات والبرامج. وقد شهدت هذه المبادرة تقدّماً كبيراً في المملكة العربية السعودية إذ شملت أنشطةً تهدف إلى تعزيز فهم القضايا المتعلقة بالطفل وإدارتها من خلال جمع البيانات وتحليلها على نحو شامل.

واستجابةً لدعوة الأمم المتحدة، أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية مرسوماً ملكياً لإجراء مسح عنقودي متعدّد المؤشرات في عام 2024. وسيكون هذا المسح مفيداً لتوليد بيانات عملية من أجل توجيه عمل السياسات والبرامج، وضمان تدخلاتٍ فعّالة وهادفة. وقد خضع فريقٌ فني من الهيئة العامة للإحصاء لتدريب متخصّص في تصميم المسوح ومنهجيات أخذ العينات. وكان هذا التدريب الذي يهدف إلى بناء القدرات خطوةً هامة تمهيداً للتنفيذ الناجح للمسح العنقودي المتعدّد المؤشرات، وتُوِّج بوضع خطة تنفيذية مفصّلة.

وتلقّى أخصائيو التغذية الحكوميون وأخصائيو الصحة العامة والإحصائيون من المملكة العربية السعودية تدريباً ركّز على جودة بيانات التغذية مع التركيز على مقاييس الجسم البشري. وهذا التدريب بالغ الأهمية لتحسين دقة بيانات التغذية وموثوقيتها، وبالتالي تعزيز فعالية التدخلات لصالح الأطفال في المجال الغذائي.

وأُجرِي نشاطٌ بحثي هام لتقييم مدى دمج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مرافق الرعاية الصحية الأولية للأطفال والمراهقين في المملكة العربية السعودية. وتوفّر نتائج هذه الدراسة أفكاراً قيّمة ودروساً مفيدة إذ تساهم في اتّخاذ قرارات قائمة على الأدلّة وتصبّ في جهود الدعوة الرامية إلى تعزيز خدمات الصحة النفسية للشباب.

المُخرَج 4.2

تحسُّن قدرة المؤسسات الحكومية على جميع المستويات على زيادة المساءلة والشفافية والموثوقية في المملكة العربية السعودية، ولا سيّما الفئات الهشة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد والرشوة، وتهيئة بيئة تتّسم بالنزاهة والحوكمة المسؤولة.

تماشياً مع المعايير الدولية، دعمت الأمم المتحدة المملكة العربية السعودية في تقدّمها نحو تعزيز قدرة مؤسساتها الحكومية على زيادة المساءلة والشفافية والموثوقية، لا سيّما تجاه الفئات المعرّضة للمخاطر. هذه الجهود هي جزءٌ من الالتزام بمكافحة الفساد والرشوة وتعزيز بيئة تتّسم بالنزاهة والحوكمة المسؤولة.

تميّز القطاع العام

أدّى التعاون مع الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية إلى تطوير واعتماد الدليل الإرشادي الوطني لتقييم تكنولوجيا الصحة. وقد أدّى تحديث وتنفيذ الأنظمة والمعايير الفنية في قطاع الأغذية، إلى جانب تزايد الخبرة والتعيينات في اللجان الدولية في قطاع الأدوية، إلى زيادة تميّز القطاع العام. وتساهم هذه المبادرات مجتمعةً في بناء مجتمع شامل وعادل، مع التركيز على حماية الصحة العامة وضمان فعالية المنتجات الغذائية والصيدلانية وسلامتها.

تعزيز النزاهة والحوكمة المسؤولة

يؤكد التعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على الجهود الاستراتيجية لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز المساءلة والشفافية والموثوقية، لا سيّما تجاه الفئات الهشة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد والرشوة. ويمثّل إنشاء المركز العربي للتعاون الفني في مجال إدارة الهجرة والحدود خطوةً حاسمة لتوفير الدعم الفني والقانوني والتشغيلي والسياسي اللازم لتحسين الحوكمة وإدارة الهجرة بفعالية. ومن خلال الاستفادة من خبرات الأمم المتحدة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أُحرِز تقدمٌ كبير في تعزيز الأُطُر المؤسسية. ويشمل ذلك تقديم الخبرات الفنية والقانونية، وتطوير برامج تدريبية شاملة مثل الدبلوم العالي في حوكمة وأمن الحدود، والمشاركة في ورش عمل لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز ممارسات الحوكمة.

ومن الإنجازات الملحوظة في هذا المجال الدراسة الشاملة لمسودة اتفاقية مكافحة الفساد ومقارنتها بالاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد عزّز هذا التعاون مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية (نزاهة) الإطار التشريعي في المملكة العربية السعودية. وتعكس المبادرة الموقف الاستباقي للمملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد العالمي، وتؤكد دور المملكة في تعزيز الشفافية والنزاهة وممارسات الحوكمة الأخلاقية على الساحة الدولية. وساهمت الأنشطة في تسجيل زيادة كبيرة في مؤشر الأداء الإحصائي، من 63.4 في عام 2022 إلى 80.8 في عام 2023، ما يسلّط الضوء على التقدّم الملحوظ في هذه المجالات الحيوية.

وفي أيلول/سبتمبر 2023، تميّز فريق «هامة طويق» السعودي بحصوله على المركز الثالث في أول هاكاثون للشباب العربي لمكافحة الفساد، وهو جزء من سلسلة «البرمجة من أجل النزاهة» (Coding4Integrity) التي نظَّمتها الأمم المتحدة، والتي تعرض مشروع «مركز النزاهة» (Integrity Hub) المبتكر القائم على الذكاء الاصطناعي. وهذا التطبيق الرائد للهاتف المحمول، المصمّم لتمكين العمال المعرّضين للمخاطر من الإبلاغ عن الأنشطة الفاسدة من دون الكشف عن هوياتهم، يستخدم التكنولوجيا المتقدّمة لتحويل الكلام إلى نص فضلاً عن هندسة البيانات لتحويل التقارير الصوتية إلى نص مع إخفاء هوية المبلّغين عن المخالفات من خلال التنقيح الذكي للتفاصيل الشخصية. ويشير تطوير التطبيق إلى التقدّم الملحوظ في تعزيز الحوكمة الأخلاقية وتبسيط التحقيق في الممارسات الفاسدة والقضاء عليها.

وفي آذار/مارس 2023، أُطلِق مركز الخبرة الإقليمي للسياسات والاستراتيجيات القائمة على الأدلّة والمعنيّة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويُعَدُّ هذا المركز ثمرة الشراكة الطويلة الأمد مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ويمثّل إنشاؤه خطوةً هامة نحو دعم الدول العربية الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات الدولية وغيرها من الصكوك المعمول بها والمتعلقة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتمثّل هذا الدعم في تنمية قواعد المعارف والأدلّة ذات الصلة، وزيادة الوعي بها، وبناء وتعزيز قدرة أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاعات متعدّدة على معالجة قضايا مكافحة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، ونشر المنهجيات والنُّهُج والأدوات لتوجيههم ومساعدتهم في هذا المجال. وبين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر 2023، حقّق المشروع نتائجَ كبيرة، بما في ذلك تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل الإقليمية التي تتناول قضايا هامة مثل منع التطرّف، وإدارة الحدود لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية، وتطوير مناهج التدريب لمؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية. ونُظِّمَت ورشة عمل إقليمية للتصدّي للاتّجار غير المشروع بالمخدرات عبر الإنترنت. وما زاد من أثر هذا المشروع إصدار ورقتين بحثيتين تركزان على التقاطع بين الاتّجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال، ومستقبل برامج التنمية البديلة في المنطقة. ومن الإنجازات الهامة الأخرى

تصميم برنامج جديد للدبلوم العالي بشأن استراتيجيات مكافحة المخدرات، استفاد منه الخبراء الممارسون في جميع البلدان العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب. وقد حفّزت هذه المبادرات تبادل الممارسات والخبرات بين المنطقة العربية وأوروبا، ما عزّز مكافحة الاتّجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة على الصعيد العالمي.

4.3 المُخرَج

تحسُّن قدرات المؤسسات الحكومية والشراكات بين أصحاب المصلحة الرامية إلى تعزيز الخدمات والحوار الاجتماعي لبناء مجتمع يسوده السلام والعدل والشمول.

تؤكد المبادرات الواردة في المُخرَج 4-3 على الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بمجتمع سلمي وعادل وشامل. ومن خلال تعزيز القدرة على استشراف المستقبل، وإشراك الشباب في الحوارات العالمية، وتفعيل دور المجتمع المدني في التنمية، تساهم هذه الجهود بشكل كبير في تحقيق الأهداف الشاملة للسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والشراكات بين أصحاب المصلحة

اتُّخِذَت خطوةٌ مهمة للنهوض بمجتمع سلمي وعادل وشامل للجميع من خلال تنفيذ برنامج تدريبي شامل يهدف إلى تعزيز قدرات موظفي مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مع التركيز على تحسين الخدمات وتعزيز الحوار الاجتماعي.

وبالتعاون مع جامعة السلام، نُظِّم تدريبٌ لمدة ثلاثة أيام أتاح التقدّم نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية للمؤسسات الإنسانية. وقد ركّز هذا التدريب، الذي يُعَدُّ جزءاً من الدورة السنوية للتدريب لعام 2023/2022، على النواحي الأساسية لتخطيط الميزانية، وزوّد موظفي مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالمهارات اللازمة لتسخير الموارد المالية على أفضل وجه وتحسين عملية تقديم المساعدات الإنسانية.

وخُصِّصَت جلسةٌ وجهاً لوجه لموظفي المركز اكتسبوا فيها معلومات ضرورية بشأن إدارة الحدود الإنسانية. وشدّدت هذه الجلسة على أهمية إدارة الحدود بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتسهّل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية، ما يساهم في حماية الفئات الهشة وتعزيز مجتمع أكثر شمولاً.

إشراك الشباب وتعزيز دورهم القيادي ودعوتهم إلى المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

احتفلت الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية باليوم الدولي للشباب من خلال تنظيم فعالية سلّطت الضوء على الشباب بوصفهم عناصر التغيير. وأبرزت هذه الفعالية مِنعة الشباب وإبداعهم في دفع التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة. وأتاح مقهى الشباب منبراً تفاعلياً للشباب كي يشاركوا في مبادرات الأمم المتحدة ويُظهِروا إسهاماتهم في تحسين المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد هذه الفعالية على الدور المحوري للشباب في رسم مستقبل أكثر شمولاً وسلاماً واستدامةً.

وقادت الأمم المتحدة بالتعاون مع مجتمع الشباب السعودي مسابقة «منافسة ونقاش بين الشباب». واحتفلت هذه المبادرة بالدور الاستباقي للشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تشجيع القادة الشباب على عرض أفكارهم المبتكرة، كان الهدف من المسابقة غرس روح الدعوة والإنجاز لديهم سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأُتيحَت للفريق الفائز المؤلف من أربعة أعضاء فرصة التدرّب في الأمم المتحدة، ما عزّز لديهم مهارات القيادة وإدارة المشاريع.

وشارك 15 شاباً سعودياً في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تجسيداً للالتزام بدمج وجهات نظر الشباب في المناقشات العالمية. وقد أتاح هذا المنتدى للشباب منبراً للتعبير عن آرائهم وعرض الحلول المبتكرة في الحوار العالمي للشباب. وتناول المنتدى مجموعةً من المواضيع مثل المياه النظيفة والمدن المستدامة والوصول إلى الطاقة، وشدّد على أهمية مشاركة الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد مسار التعافي بعد جائحة كوفيد19-.

تمكين المجتمع المدني

في خطوةٍ هامة نحو تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نُظِّمَت ورشة العمل «تضامن» لمنظمات المجتمع المدني في جدة، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيل تعبئة الموارد وتبادل الخبرات. وتؤكد هذه المبادرة على الدور الحاسم للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعدّدين في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مجتمع عادل وشامل.

2.3

دعم الشراكات وتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الشراكة بين المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة

في عام 2023، دعمت الأمم المتحدة التزام المملكة العربية السعودية بأهداف التنمية المستدامة من خلال إقامة الشراكات الاستراتيجية وتعبئة الموارد المالية، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وواصلت المملكة العربية السعودية جهودها للانضمام إلى مجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة. وقد أُعيد انتخابها عضواً في المجلس التنفيذي لليونسكو للفترة 2023-2027 وفي مجلس المنظمة البحرية الدولية للفترة 2024-2025. وتمّ اختيار المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لليونيدو في عام 2025. وأُعيد انتخابها رئيساً للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة لعام 2024، وتمّ اختيارها لاستضافة الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة في عام 2025. ووقع الاختيار على المملكة العربية السعودية لتكون جزءاً من هيئة الأمم المتحدة الاستشارية بشأن الذكاء الاصطناعي، ما يؤكد موقفها الاستباقي في تشكيل السياسات العالمية وتحفيز التعاون من أجل التنمية المستدامة.

واستضافت المملكة العربية السعودية العديد من الفعاليات العالمية، مثل المنتدى الدولي الإنساني الثالث، والدورة الخامسة والأربعين للجنة التراث العالمي، ويوم السياحة العالمي 2023. ورحّبت أيضاً بالعديد من الزوار وأعضاء الوفود الرفيعة المستوى من الأمم المتحدة، بمن فيهم نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وتعكس هذه التطوّرات المشاركة الفاعلة للمملكة العربية السعودية وحضورها المتنامي على الساحة المتعدّدة الأطراف.

وفي عام 2023، وُقِّعَت اتفاقات شراكة جديدة بين المملكة العربية السعودية وكيانات الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والعالمي، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية (وزارة الطاقة)، واليونيسف (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية)، واليونسكو (الهيئة الملكية لمحافظة العلا، واتفاق استضافة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (هيئة مكافحة الفساد، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الإسكان)، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة (وزارة السياحة)، وموئل الأمم المتحدة (اتفاق البلد المضيف مع وزارة الخارجية). وعلى هامش المنتدى الدولي الإنساني، وقّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عدة اتفاقات مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واضطلعت الأمم المتحدة بدورٍ محوري في توفير البيئة الحاضنة لإقامة الشراكات الهامة. وكانت هذه الجهود أساسيةً لتعزيز خطة التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، خصوصاً في المجالات الرئيسية مثل التنويع الاقتصادي والتقدّم التكنولوجي والتنمية الاجتماعية.

الاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية لعام 2023

ومن أبرز ما يميز نَهج الشراكة التعاون بين الأمم المتحدة ووزارة الاقتصاد والتخطيط، الذي تُوِّج بنشر التقرير الثاني للاستعراض الوطني الطوعي للمملكة العربية السعودية. ولم يتناول الاستعراض الوطني الطوعي التقدّم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تنفيذ إصلاحات رؤية 2030 فحسب، بل سلّط الضوء أيضاً على تفاني المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما في مجالات التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2023، قدّمت المملكة العربية السعودية استعراضها

الوطني الطوعي، وشاركت على نطاق واسع في جميع الفعاليات الرئيسية والجانبية، ما أكّد التزامها بالتقدّم الشامل والمستدام.

تعزيز التعاون الدولي

تعكس مشاركة المملكة العربية السعودية في المنابر العالمية، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومختلف مجالس الأمم المتحدة، التزام المملكة بالتعاون والحوار الدوليين. وقد ركّزت مشاركة المملكة العربية السعودية على القضايا العالمية الملحّة، بما في ذلك حقوق الإنسان والاستقرار الإقليمي وتمويل التنمية المستدامة. وتؤكد هذه الجهود على دور المملكة العربية السعودية كعنصر رئيسي في رسم مستقبل مستدام، والاستفادة من الشراكات الدولية لتحقيق الأهداف الجماعية.

التعاون بين بلدان الجنوب

نظّمت وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدعم من الأمم المتحدة، جلسةً هامة على هامش الدورة السابعة لمؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار لتسليط الضوء على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التنمية العالمية. وشدّدت الجلسة على الدور الحيوي لهذا التعاون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي، وأكدت الأمم المتحدة مجدّداً التزامها بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المملكة العربية السعودية. ويجسّد هذا التعاون قوة الشراكة في التصدّي لتحدّيات التنمية المشتركة، ما يمهّد الطريق لمزيدٍ من الوحدة والازدهار بين بلدان الجنوب.

مبادرة جودة الحياة

تساهم مبادرة جودة الحياة في تعزيز الشراكات الاستراتيجية من خلال إشراك طيفٍ واسع من أصحاب المصلحة على مختلف المستويات. ويشمل ذلك التعاون مع المؤسسات العالمية والحكومات المحلية والأوساط الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة المتعدّدة لوضع وإقرار مؤشر عالمي لجودة الحياة. ومن خلال تعزيز نَهج استشاري قائم على البيانات، تعمل هذه المبادرة على زيادة أوجه التآزر، والاستفادة من الفرص، ومواءمة الجهود للنهوض بجودة الحياة في منظومة الأمم المتحدة كلها. ومن شأن دمج الابتكارات التكنولوجية والتركيز على التنمية المستدامة تعزيز تأثير هذه المبادرة على الشراكات الاستراتيجية.

بناء القدرة على استشراف المستقبل من أجل السلام المستدام والشمول

في خطوةٍ رائدة لتعزيز القدرة على الصمود والابتكار في المجتمع، دخلت الأمم المتحدة وجامعة الأمير محمد بن فهد في شراكة رائدة. فوقّعا اتفاق شراكة يهدف إلى الارتقاء بالقدرة على استشراف المستقبل على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. وقد صُمّم هذا التعاون لتسخير التعلُّم من العمل، والاستفادة من الذكاء الجماعي، وتعزيز الفهم المشترك للاستدامة والسلام والشمول. ومن شأنه إطلاق العنان لفرص التعلُّم التحويلية، وتزويد المواطنين بالبصيرة اللازمة للتغلّب على التحدّيات المعاصرة بفعالية.

الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة

في عام 2023، واصلت الأمم المتحدة تعزيز شراكاتها مع القطاع الخاص من خلال الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية. وحقّقت هذه الشبكة إنجازاتٍ هامة، فرسّخت مكانتها كركيزةٍ محورية لتحقيق التنمية المستدامة وتحفيز مسؤولية الشركات في المنطقة. ومن خلال المشاركة في 32 فعالية، بما في ذلك مؤتمرات رفيعة المستوى مثل المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وأسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، عكست الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة التزام القطاع الخاص برعاية البيئة وبالعمل المناخي. وأكد منتدى القطاع الخاص في الدرعية على الدور الحيوي للشركات في الحفاظ على مواقع التراث الثقافي، ما يجسّد التزام الشبكة بالنَّهج الكلي الشامل للاستدامة. وسلّط الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، بالشراكة مع مركز الملك عبد الله المالي، الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل. ومن الإنجازات البارزة الأخرى زيادة عدد الشركات المُلتحقة بالشبكة بنسبة 65 في المائة مقارنة بعام 2022، ما يدل على الاعتراف المتزايد للشركات بأهمية التوافق مع مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

شبكة الأوساط الأكاديمية

في عام 2023، عُقدَت سلسلة من الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لإنشاء الشبكة المقترحة للأوساط الأكاديمية من أجل أهداف التنمية المستدامة. وفي كانون الأول/ديسمبر، تمّ تشكيل

مجلس الإدارة المؤقت بعد أن انضمّ إليه ممثلون عن الوزارتين الرئيسيتين، وهما وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التعليم. ويعمل مجلس الإدارة المؤقت حالياً على وضع خارطة طريق لإطلاق الشبكة رسمياً في عام 2024.

الشراكة مع هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، استضافت الأمم المتحدة جلسة حوار بالشراكة مع هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وناقش الشركاء القانون الجديد الذي أقرّته المملكة مؤخراً والتحدّيات التي لا تزال تحول دون تمتّع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوقهم. والتزموا بالعمل معاً وبالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للنهوض بالحقوق والرفاه للجميع. ووُضعَت أيضاً مسودة مذكرة تفاهم لإضفاء طابع رسمي على الشراكة بين الهيئة والأمم المتحدة وتوسيع نطاقها. وأُجريَت مناقشات أولية مع الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة بهدف استكشاف الفرص المحتملة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص.

2.4 نتائج عمل الأمم المتحدة معاً على نحوٍ أفضل

في عام 2023، ظلّت الأمم المتحدة تتواصل بصوتٍ واحد وتنفّذ جهود الإصلاح، محقّقةً نتائج إيجابية وفوائد للأمم المتحدة والحكومة والعديد من شركائها. وواصل المنسّق المقيم اتّباع استراتيجية للتفاعل مع الخارج وتحسين الاتّساق الداخلي بهدف تعزيز فعالية وكفاءة حضور الأمم المتحدة في المملكة.

التقدّم الداخلي والمواءمة

وضعت الأمم المتحدة خطة عمل مشتركة جديدة وإطاراً للنتائج، يحدّدان أولويات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في شكل أهداف والتزامات قابلة للقياس. وتتمحور هاتان الوثيقتان حول المجالات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، أي الناس والكوكب والازدهار والسلام، مع التركيز على رصد النتائج وتقييمها على نحو شامل وتشاركي. وصُمِّمَت خطة العمل المشتركة باتّباع نَهج جديد مع علامات مواضيعية لضمان المزيد من التوافق مع مبادئ عدم إهمال أحد، ولا سيّما معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وكانت تلك المرة الأولى التي تُدمِج فيها الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية علاماتٍ في خطة العمل المشتركة، وهو نَهج لَقِي قبولاً نظراً لفعاليته وإمكانية تأثيره في الدورات اللاحقة.

واستعداداً لهذه العملية، نُظِّمَت دورة تدريبية لتزويد كيانات الأمم المتحدة في المملكة بمعلومات أساسية عن الرصد والتقييم، وذلك بهدف تعزيز قدرات هذه الكيانات في مجالَي الرصد والتقييم. واستُكمِل هذا الجهد بدورة تدريبية مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب التنسيق الإنمائي بشأن دمج العلامات المواضيعية في الأمم المتحدة. وكان هدف الجلستين زيادة الالتزام بتعزيز الأُطُر المعيارية للمملكة العربية السعودية ودعم تقدّمها على مسار تحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة لعام 2030.

التواصل بصوتٍ واحد

في عام 2023، أحرزت الأمم المتحدة تقدّماً ملحوظاً في تعزيز التنسيق لزيادة توجيه الرسائل المشتركة وتحفيز جهود الدعوة على النحو المبين في الاستراتيجية المشتركة

للاتصال والدعوة 2022-2026 وخطة الاتصال السنوية المشتركة 2023. ومن خلال اعتماد «نَهج أمم متحدة واحدة» عبر المنصَّات الرقمية، شهدت المنظمة زيادةً كبيرة في التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي، ما أدّى إلى توسيع قاعدة متابعيها بنسبة 10 في المائة. وجرى تسليط الضوء على الأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون من خلال حملات رقمية محلية ركّزت على المساواة بين الجنسين، والبيئة والعمل المناخي، وحقوق الإنسان في اتصالات الأمم المتحدة. ووَسّعت الأمم المتحدة حضورها الإعلامي عبر قنوات التواصل التقليدية ومواقع التواصل الاجتماعي.

ومن خلال التركيز على تحسين التنسيق وتوجيه الرسائل الجماعية، تميّزت أنشطة الأمم المتحدة في عام 2023 بأثرها المشترك الذي تجلّى في المجالات التالية:

- أدّى تعزيز قدرات الصحفيين المحليين وتوطيد العلاقات مع وسائل الإعلام المحلية من خلال ورش العمل الإعلامية إلى زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي ربط الإنجازات الرئيسية بالنتائج ذات الأثر.
- أدّى تعزيز الوعي العام على منصَّات الأمم المتحدة الرقمية إلى زيادة التفاعل مع أنشطة الأمم المتحدة وحملاتها، لا سيّما بين منظمات المجتمع المدني والشباب.
- أدّى تحسُّن جهود الدعوة المشتركة إلى زيادة الوعي العام بمجالات العمل الرئيسية مثل المساواة بين الجنسين والبيئة وحقوق الإنسان. وشملت هذه الجهود الإعلان عن المبادرات والإنجازات التي تدعمها الأمم المتحدة مع التركيز على أثرها الإنمائي.
- حصلت الأمم المتحدة على الدعم في تنظيم أيام الاحتفالات، بما في ذلك اليوم الدولي للمرأة، واليوم الدولي للشباب، واليوم العالمي للبيئة، ويوم المرأة في الدبلوماسية، ومقاهي الأمم المتحدة للشباب، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويوم السياحة العالمي. وشملت هذه الاحتفالات أيضاً معرضاً مشتركاً للصور الفوتوغرافية بشأن السياحة المستدامة والتراث.

وعلاوة على ذلك، بُذِلَت جهودٌ لتعزيز التنسيق الداخلي وتبادل المعارف بين وكالات الأمم المتحدة من خلال التنسيق الذي تولّاه فريق الأمم المتحدة للاتصال ونشر الرسائل الإخبارية الشهرية.

2.5 لمحة عن الوضع المالي

قدّمَت حكومة المملكة العربية السعودية دعماً سخيّاً لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي عام 2023، بلغت الموارد المتاحة للأمم المتحدة 148.8 مليون دولار أمريكي.

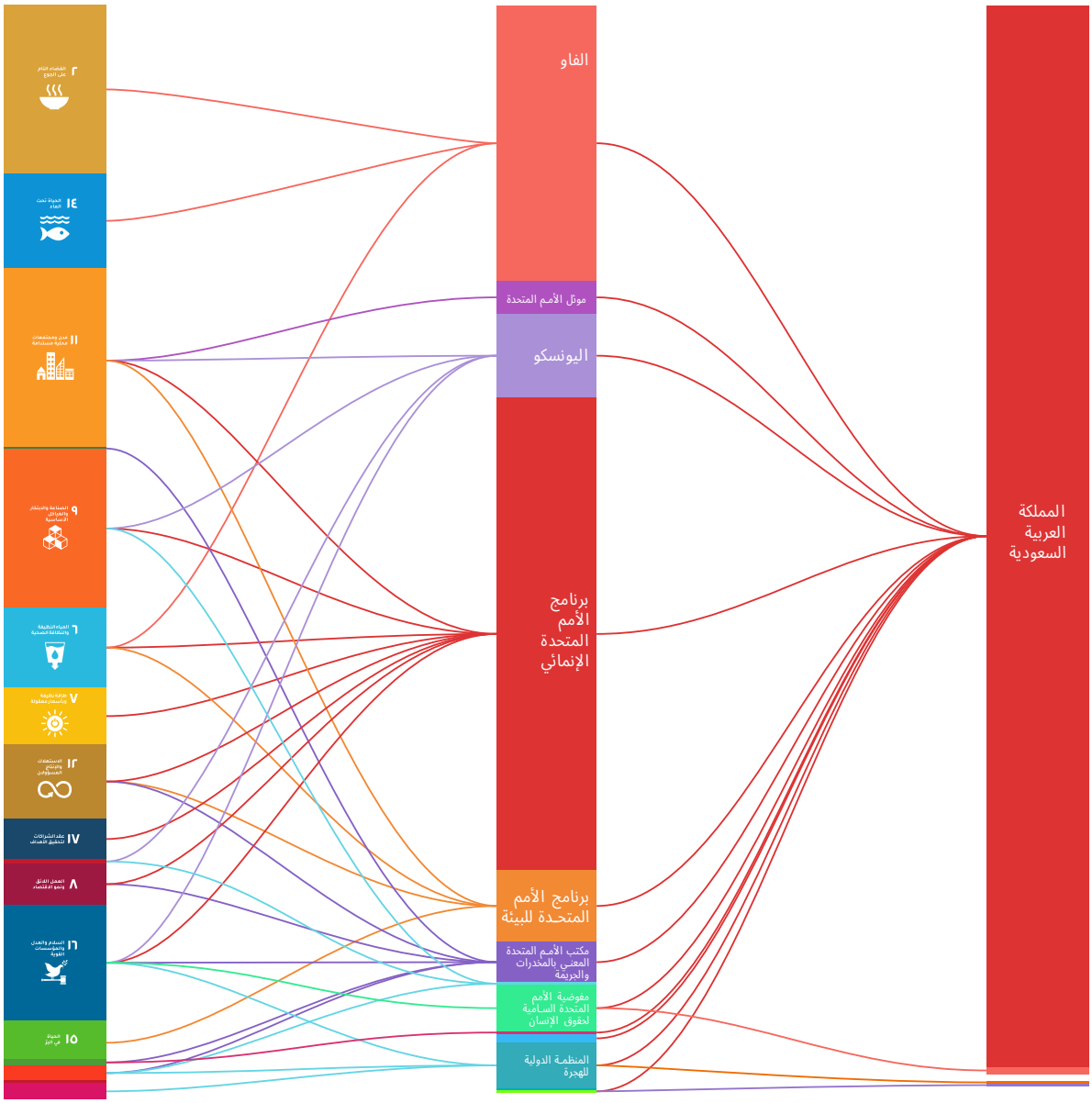

الشكل 7. الاستفادة من استثمارات الأمم المتحدة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة

ويوضح هذا الرسم البياني كيف يساهم تمويل الأمم المتحدة في عمل مختلف الوكالات والشركاء للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. ويشير حجم الخانات إلى قيمة الموارد النسبية التي يتم المساهمة بها.

الموارد المتاحة 148.8 مليون دولار أمريكي

1. القضاء على الفقر
0% من المجموع

2. القضاء التام على الجوع
15.6% من المجموع

3. الصحة الجيدة والرفاه
0.5% من المجموع

4. التعليم الجيد
0.1% من المجموع

5. المساواة بين الجنسين
1.2% من المجموع

6. المياه النظيفة والنظافة الصحية
7.5% من المجموع

7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
5% من المجموع

8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد
3.8% من المجموع

9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
14.7% من المجموع

10. الحدّ من أوجه عدم المساواة
1.4% من المجموع

11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة
16.7% من المجموع

12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
6.8% من المجموع

13. العمل المناخي
0% من المجموع

14. الحياة تحت الماء
8.8% من المجموع

15. الحياة في البرّ
3.4% من المجموع

16. السلام والعدل والمؤسسات القوية
10.8% من المجموع

17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
3.8% من المجموع

الشكل 8. مساهمة الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة

الموارد المتاحة 25.7 مليون دولار أمريكي

الشكل 9. المجال الأول ذو الأولوية - الناس

الموارد المتاحة 47.3 مليون دولار أمريكي

الشكل 10. المجال الثاني ذو الأولوية - الكوكب

الموارد المتاحة 54.5 مليون دولار أمريكي

الشكل 11. المجال الثالث ذو الأولوية - الازدهار

الموارد المتاحة 21.3 مليون دولار أمريكي

الشكل 12. المجال الرابع ذو الأولوية - السلام والشراكة

الفصل 03

الآفاق

لعام 2024

الآفاق
لعام 2024

بالنسبة إلى نشاط الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، سيطغى على عام 2024 مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُنظَّم في شهر أيلول/سبتمبر. وسيكون التحضير لهذا الحدث المحوري أولويةً هامة للأمم المتحدة والحكومة السعودية. ويتيح هذا المؤتمر للمملكة العربية السعودية فرصةً حاسمة للتعبير عن رؤيتها وجهودها على الساحة العالمية والاستفادة من رؤى المجتمع الدولي وتعاونه. وستعمل الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وبرامجها المختلفة، على تسهيل مشاركة المملكة العربية السعودية في هذا الحدث الذي يحدّد معالم المستقبل، إذ تعتبر أنّ صوت المملكة العربية السعودية وخبراتها تساهم في رسم مستقبل عالمي يتّسم بالاستدامة والإنصاف. ولن يقتصر الدعم الذي ستقدّمه الأمم المتحدة على الدعوة والتشاور، إذ سيشمل إقامة شراكة استراتيجية وبناء القدرات لضمان دمج مساهمات المملكة العربية السعودية ووجهات نظرها في الخطاب العالمي الأوسع.

ومن بين الفعاليات العالمية التي ستُنظَّم على المستوى المحلي، ستستضيف المملكة العربية السعودية اليوم العالمي للبيئة في حزيران/يونيو، وستُعقَد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في كانون الأول/ديسمبر. وتدعم الأمم المتحدة مشاركة المملكة العربية السعودية في هذه الفعاليات البيئية العالمية الهامة.

ولا بدّ من تحقيق المواءمة مع الخطاب والإجراءات العالمية بشأن الاستدامة البيئية والمساهمة فيها بفعالية، ومواصلة الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. فهذا يحدّد النَّهج الذي سنتّبعه في هذه الفعاليات المقرّرة، وفي عملنا عموماً من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتعمل الأمم المتحدة على تشجيع تطبيق التكنولوجيات المبتكرة وأساليب الري الفعّالة، وتعزيز القدرات الإدارية للمؤسسة السعودية العامة للري، والارتقاء بالمعايير التعليمية من خلال شراكة تخضير التعليم. وفي مجال إدارة المواد الكيميائية والنفايات، ستتركّز جهودنا على وضع وتنفيذ إجراءات وطنية تتماشى مع الاتفاقات البيئية المتعدّدة الأطراف. هذا بالإضافة إلى توفير الخدمات الرقابية والاستشارية فيما يتعلق باستراتيجيات إدارة النفايات التي تتضمن اعتبارات السياسات المناخية.

ومع تقدّمنا في عام 2024، ستشمل أولويات الأمم المتحدة لهذا العام، إلى جانب الفعاليات العالمية البارزة، إلتزاماً برعاية مستقبل أكثر إنصافاً ومنعةً واستدامةً للمملكة العربية السعودية، وتعزيز مسار المملكة نحو أهداف التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030. وسيبقى نَهج الأمم المتحدة المتكامل في التنمية، بما ينطوي عليه من أبعاد اجتماعية وتعليمية واقتصادية وبيئية وحضرية، في صميم جهودنا وتعاوننا مع المملكة العربية السعودية لضمان عدم إهمال أحد.

ومن الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة حماية الأطفال من العنف والاستغلال عن طريق تعزيز خدمات الوقاية وزيادة الوعي. وتسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز نسيج اجتماعي قادر على الصمود، والحفاظ على سلامة الأطفال على الإنترنت بما يحمي حقوقهم ويضمن رفاههم. واستكمالاً لذلك، تسعى الأمم المتحدة إلى دعم عملية إصلاح الحماية الاجتماعية، وتدعو إلى وضع سياسات تراعي احتياجات الأسرة وتعزّز هياكل المالية العامة التي تدعم رفاه الأطفال.

ومن القضايا المحورية الأخرى تعزيز قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى جانب توفير الدعم المؤسسي للمجلس الصحي السعودي بهدف تعزيز تقديم الخدمات الصحية في جميع أنحاء المملكة. ومن المقرّر أن يتوسّع نطاق تقديم الخدمات الشاملة والمتكاملة المتعلقة بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وأن يستفيد من هذه الخدمات عددٌ متزايد من المجتمعات، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال ذوي الإعاقة.

ولا يزال التعليم حجر الزاوية في جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث نسعى إلى زيادة عدد المعلّمين المُدرَّبين ودمج التربية المدنية في المناهج الدراسية، ما يؤدّي إلى رفع نتائج التعلُّم في جميع المجالات. وإلى جانب التقدّم على مسار التعليم، تلتزم الأمم المتحدة بتمكين أصحاب الحقوق من خلال تزويدهم بالأدوات والمعرفة اللازمة للتصدّي بفعالية للتمييز، وضمان ألا تبقى القوانين والسياسات حبراً على ورق بل أن تُنفَّذ وتُحدِث تحوّلات مجتمعية ملموسة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ستشهد حوكمة المهارات في المملكة العربية السعودية تحوّلاً على إثر إجراء تقييمات صارمة، وتنفيذ مبادرات بناء القدرات، وتوفير دعم متين في مجال السياسات. ويشمل ذلك أيضاً تعزيز الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المستدامة، التي تُعتبَر حيويةً لزيادة الإنتاجية في القطاعات الريفية، ولا سيّما لصالح الشباب والنساء الذين يؤدون أدواراً هامة في هذه المجتمعات. وسيظلّ التمكين الاقتصادي للمرأة أولويةً للأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية من خلال تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية وحماية التراث الثقافي وصونه.

ويبقى ضمان السلامة والصحة في العمل أولويةً قصوى في المملكة العربية السعودية. لذلك، سيستمر تقديم الدعم الفني وبناء القدرات لتهيئة بيئة عمل آمنة وصحية للجميع، بما يتماشى مع مختلف معايير العمل الدولية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين.

وستُبذَل جهودٌ أكبر لمكافحة الاتّجار وعمل الأطفال والمخاطر المهنية من خلال تعزيز أُطُر السياسات وأنشطة بناء القدرات التي تتوافق مع معايير العمل الدولية. وستواصل الأمم المتحدة مساهمتها في الإصلاح الجاري للحماية الاجتماعية، وتحديداً من خلال توفير الدعم لوضع استراتيجية الحد من الفقر.

وعلى صعيد التنمية الحضرية، ستدعم الأمم المتحدة تطلّعات المدن السعودية التي تطمح إلى تحسين أدائها على مؤشر جودة الحياة. وفي وسط الرياض، سنساعد في وضع استراتيجية اجتماعية واقتصادية قائمة على التوفيق بين التجديد الحضري ومبادئ الحد من عدم المساواة والتخفيف من حدة الفقر.

وفي مجال البيانات والتكنولوجيا، سنواصل بذل الجهود لتحسين توفّر بيانات أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع المعايير الدولية، ودعم تطوير نُظُم معلومات قوية في عدة مجالات منها الصحة والتعليم وحماية الطفل وسوق العمل وغيرها من بيانات التنمية. وستكون هذه المعلومات حاسمةً لتحسين تصميم السياسات وتعزيز القدرات في الرصد والتقييم. ومن خلال بناء القدرات في مجال تقييم الأثر، ستكون الكيانات الحكومية مجهّزةً بشكل أفضل لرصد وتقييم أثر سياساتها، لا سيّما فيما يتعلق بالتوظيف وسوق العمل.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمةً بإقامة شراكة قوية مع المملكة العربية السعودية في عام 2024 بهدف دعم المملكة في تحقيق تطلّعاتها في التنمية المستدامة. ويشهد هذا التعاون على تفانينا المشترك لتعزيز النمو المستدام والازدهار. معاً، نحن مستعدّون لاتّخاذ خطوات كبيرة لتحقيق أهداف المملكة العربية السعودية من أجل مستقبل مستدام.

الملحقات

يقدّم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة «شجرة مشاكل» واسعة كوسيلة لتصوّر التقدّم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030. ويعرض الجدول في هذا المرفق مزيداً من التفاصيل عن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المخرجات المتعلقة بالنتائج الأربع على النحو المبين في إطار النتائج.

إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2022-2026: لمحة عن النتائج والمخرجات

الناس

نتيجة الإطار	1	أصبح جميع البشر أكثر قدرةً على تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطارٍ من الكرامة والمساواة و بيئة صحية.
المُخرَج	1.1	الوصول المعزّز إلى الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية الأساسية الشاملة للجميع، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات الهشة.
المُخرَج	1.2	تحسُّن جودة الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية الأساسية مع التركيز على القدرات المؤسسية الحكومية والتعاون المتعدّد القطاعات.
المُخرَج	1.3	تمتُّع السكان بمستوى أعلى من المعرفة والمهارات، ولا سيّما النساء والفتيات والفئات الأكثر عرضة للمخاطر والمهمّشة، لتمكينهم من المشاركة في سوق العمل والحياة المدنية وعملية صنع القرار.
المُخرَج	1.4	تنميةٌ مستدامة في قطاع الزراعة الريفية لتعزيز الإنتاج وتحقيق القيمة المضافة وإيجاد فرص العمل.

الكوكب

نتيجة الإطار	2	تحظى البيئة بحماية أفضل من التدهور من خلال توخّي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، واتّخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغيُّر المناخ.
المُخرَج	2.1	نظامٌ أقوى لإدارة الموارد الطبيعية (البرية والحرجية والبحرية) على نحو مستدام لحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوّع البيولوجي والتوازن البيئي في المملكة العربية السعودية.
المُخرَج	2.2	مستوى أعلى من المعرفة والوعي بشأن الاستهلاك المسؤول والعمل المناخي لدى جميع الناس في المملكة العربية السعودية.

الازدهار

نتيجة الإطار	3	تُتاح لجميع الناس فرصٌ متزايدة للتمتّع بحياة يظلّلها الرخاء وتلبّي طموحاتهم.
المُخرَج	3.1	أُطُرٌ معزّزة للسياسات والقوانين في قطاع العمل من أجل حماية حقوق العمال ودعم فرص العمل المتساوية.
المُخرَج	3.2	تنفيذٌ فعّال للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى صون التراث الثقافي والطبيعي، وتعزيز التوسّع الحضري المستدام، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً.
المُخرَج	3.3	تحسُّن القدرات المؤسّسية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة (بما في ذلك منع العنف والتحرُّش والتمييز في مكان العمل)

السلام والشراكة

نتيجة الإطار	4	تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل والشمول، وتعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030.
المُخرَج	4.1	تحسُّن عملية جمع وتوفير ونشر البيانات الموثوقة والشفافة وفقاً للمعايير الدولية من أجل صنع القرارات والسياسات القائمة على الأدلّة.
المُخرَج	4.2	تحسُّن قدرة المؤسسات الحكومية على جميع المستويات على زيادة المساءلة والشفافية والموثوقية تجاه الناس في المملكة العربية السعودية، ولا سيّما الفئات المعرّضة للمخاطر، بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد والرشوة، وتهيئة بيئة تتّسم بالنزاهة والحوكمة المسؤولة.
المُخرَج	4.3	تحسُّن قدرات المؤسسات الحكومية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعدّدين الرامية إلى تعزيز الخدمات والحوار الاجتماعي لبناء مجتمع يسوده السلام والعدل والشمول.

وامتـداداً لهـذا الجـدول، تقـدِّم المصفوفـة فـي هـذا المرفـق لمحـةً مفصّلـة عـن العلاقـة بيـن النتائـج والمخرجـات والمخرجـات الفرعيـة، مـا يؤكـد على «مسـار التغييـر» الواضـح الـذي يمكـن ملاحظتُـه بيـن المخرجـات الفرعيـة والنتائـج المنشـودة.

الناس

النتيجة الأولى

أصبح جميع البشر أكثر قدرةً على تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطارٍ من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية.

المُخرَج 1.1

الوصـول المعـزّز إلى الخدمـات الاجتماعيـة وخدمـات الحمايـة الأساسـية الشـاملة للجميـع، اسـتناداً إلى مبـادئ حقـوق الإنسـان، والمسـاواة بيـن الجنسـين، وإدمـاج الفئـات الأكثـر ضعفـاً.

المخرجات الفرعية

- الاستعراض الدوري الشامل
- الخدمات الصحية الأساسية
- حماية الطفل
- الحماية الاجتماعية

المُخرَج 1.2

تحسُّـن جـودة الخدمـات الاجتماعيـة وخدمـات الحمايـة الأساسـية الشـاملة مـع التركيـز على القـدرات المؤسسـية الحكوميـة والتعـاون المتعـدّد القطاعـات.

المخرجات الفرعية

- تحسُّن جودة الخدمات الصحية
- تغطية أكبر تشمل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة

المُخرَج 1.3

تمتُّـع السـكان بمسـتوى أعلى مـن المعرفـة والمهـارات، ولا سـيّما النسـاء والفتيـات والفئـات الأكثـر عرضـة للمخاطـر والمهمّشـة، لتمكينهـم مـن المشـاركة فـي سـوق العمـل والحيـاة المدنيـة وعمليـة صنـع القـرار.

المخرجات الفرعية

- توفُّر مدرِّسين مؤهلين ومدرّبين تدريباً جيّداً
- مواد ودراسة عن حقوق الإنسان
- ورقة بحثية بشأن ثقافة حقوق الإنسان
- مجموعة أدوات تدريبية لأصحاب المصلحة الوطنيين للتصدّي لأوجه التمييز الأكثر إلحاحاً
- تنمية المهارات لتعزيز الحوكمة

المُخرَج 1.4

تنميةٌ مستدامة في قطاع الزراعة الريفية لتعزيز الإنتاج وتحقيق القيمة المضافة وإيجاد فرص العمل.

المخرجات الفرعية

- ممارسات تكنولوجية مبتكرة تحفّز الإنتاجية الزراعية
- مشاريع زراعية معزّزة

الكوكب

النتيجة الثانية

تحظى البيئة بحماية أفضل من التدهور من خلال توخّي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، واتّخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغيُّر المناخ.

المُخرَج 2.1

نظـامٌ أقـوى لإدارة المـوارد الطبيعيـة (البريـة والمائيـة والحرجيـة والبحريـة) على نحـو مسـتدام لحمايـة المـوارد الطبيعيـة والحفـاظ على التنـوّع البيولوجـي والتـوازن البيئـي فـي المملكـة العربيـة السـعودية.

المخرجات الفرعية

- إدارة مستدامة للنُّظُم البيئية
- حفظ التنوّع البيولوجي على نحو شامل للجميع
- السياسات والأنظمة البيئية
- تكنولوجيات مبتكرة متصلة بالغطاء النباتي الوطني

المُخرَج 2.2

مسـتوى أعلى مـن المعرفـة والوعـي بشـأن الاسـتهلاك المسـؤول والعمـل المناخـي لـدى جميـع النـاس فـي المملكـة العربيـة السـعودية.

المخرجات الفرعية

- شراكات تحضير التعليم
- العمل الوطني بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات

- القدرة على التصدّي لتدهور الأراضي
- تكنولوجيا الري المبتكرة
- قدرات المؤسسة العامة للري

الازدهار

النتيجة الثالثة

تُتاح لجميع الناس فرصٌ متزايدة للتمتّع بحياة يظلّلها الرخاء وتلبّي طموحاتهم.

المُخرَج 3.1

أُطُـرٌ معـزّزة للسياسـات والقوانيـن فـي قطـاع العمـل مـن أجـل حمايـة حقـوق العمـال ودعـم فـرص العمـل المتسـاوية والهجـرة الآمنـة لليـد العاملـة.

المخرجات الفرعية

- آليات مكافحة الاتّجار
- تطبيق معايير العمل الدولية من خلال بناء القدرات
- تنفيذ سياسة عمل الأطفال
- السلامة والصحة المهنيتان - معايير العمل الدولية
- تنمية التعاونيات في المملكة العربية السعودية
- التحليل والتحوّل الرقمي من أجل عمالة مُنتِجة

المُخرَج 3.2

تنفيـذٌ فعّـال للاسـتراتيجيات والسياسـات الراميـة إلى صـون التـراث الثقافـي والطبيعـي، وتعزيـز التوسّـع الحضـري المسـتدام، مـع إعطـاء الأولويـة لاحتياجـات الفئـات الأكثـر ضعفـاً.

المخرجات الفرعية

- الابتكار وريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي
- الابتكار وريادة الأعمال للصناعات الثقافية والإبداعية
- التحوّل الحضري والسكن في المناطق الحضرية
- النُّظُم البلدية لحدود المستوطنات وتقديم الخدمات
- إعادة هيكلة إطار التخطيط في المملكة العربية السعودية

المُخرَج 3.3

القـدرات المؤسّسـية لأصحـاب المصلحـة الوطنييـن لضمـان التمكيـن الاقتصـادي للمـرأة (بمـا فـي ذلـك منـع العنـف والتحـرُّش والتمييـز فـي مـكان العمـل)

المخرجات الفرعية

- اعتماد المؤشر العالمي لجودة الحياة
- وضع استراتيجية اجتماعية واقتصادية للرياض
- استوديو التصميم الحضري
- حصول النساء على فرص عمل متساوية
- إدراج مبادئ تمكين المرأة
- رصد الصناعات الإبداعية
- السلع والخدمات الإبداعية

السلام والشراكة

النتيجة الرابعة

تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل والشمول، وتعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030.

المُخرَج 4.1

تحسُّـن عمليـة جمـع وتوفيـر ونشـر البيانـات الموثوقـة والشـفافة وفقـاً للمعاييـر الدوليـة مـن أجـل صنـع القـرارات والسياسـات القائمـة على الأدلّـة.

المخرجات الفرعية

- بيانات موثوقة لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية
- القدرة على وضع نظام فعّال لمعلومات سوق العمل
- دعم الهيئة العامة للإحصاء – بيانات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأطفال
- القدرة على توفير بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس

المُخرَج 4.2

تحسُّـن قـدرة المؤسسـات الحكوميـة على جميـع المسـتويات على زيـادة المسـاءلة والشـفافية والموثوقيـة تجـاه النـاس فـي المملكـة العربيـة السـعودية، ولا سـيّما الفئـات المعرّضـة للمخاطـر، بمـا يتماشـى مـع المعاييـر الدوليـة لمكافحـة الفسـاد والرشـوة، وتهيئـة بيئـة تتّسـم بالنزاهـة والحوكمـة المسـؤولة.

المخرجات الفرعية

- تمكُّن القطاع العام – التحوّل الرقمي
- إدارة الهجرة والحدود
- وضع تقرير عن الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية
- تحسين عملية وضع السياسات وتنفيذها في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- تنمية قدرات موظفي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في مجال الرصد والتقييم

المُخرَج 4.3

تحسُّـن قـدرات المؤسسـات الحكوميـة والشـراكات بيـن أصحـاب المصلحـة المتعدّديـن الراميـة إلى تعزيـز الخدمـات والحـوار الاجتماعي لبنـاء مجتمـع يسـوده السـلام والعـدل والشـمول.

المخرجات الفرعية

- التأهـب لحالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث
- تحسُّـن قدرة أصحاب المصلحة المعنيين بتعزيز الخدمات الشاملة والحوار الاجتماعي
- المعرفة بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني
- دعم الشـركات الكبيرة في بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسـان لتعزيز احترامها لحقوق الإنسان
- المعرفة بشـأن المعايير الدولية لحقوق الإنسـان لدى موظفي هيئة حقوق الإنسـان السعودية ومجلس إدارتها.
- إنشاء مؤسسات الحوار الاجتماعي

الأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية